

بلاغ الشركات

القوائم المالية

البنك التونسي السعودي
المقر الاجتماعي : 32, نهج الهادي كراي- 1082 تونس

ينشر البنك التونسي السعودي قوائمه المالية للسنة المحاسبية المختومة في 31/12/2025 التي ستعرض للمصادقة في الجلسة العامة العادية التي ستعقد في 30 جويلية 2026. هذه القوائم مصحوبة بالتقرير العام والخاص لمراقبي الحسابات السيدة نور الهادي هنان والسيد وليد بن صالح.

الموازنة المقارنة
في نهاية ديسمبر 2025
(الوحدة : ألف دينار تونسي)

31/12/2024	31/12/2025	مذكرة	البنود
الأصول			
28 155	30 571	1	الخزينة و الحسابات لدى البنك المركزي والبريد والخزينة العامة
77 169	40 009	2	ودائع و مستحقات على المؤسسات البنكية والمالية
497 627	433 555	3	مستحقات على الحرفاء
220 578	268 324	4	المحفظة التجارية
78 103	70 053	5	محفظة الإستثمار
9 952	11 430	6	الأصول الثابتة
38 352	21 066	7	الأصول الأخرى
949 936	875 008		مجموع الأصول
الخصوم			
32 050	17 610	8	البنك المركزي والحساب البريدي
11 195	1 051	9	إيداعات وأرصدة المؤسسات البنكية والمالية
878 513	979 557	10	ودائع الحرفاء
88 248	20 068	11	الإقتراضات الخارجية
66 446	41 544	12	خصوم أخرى
1 076 452	1 059 830		مجموع الخصوم
الأموال الذاتية			
		13	
100 000	100 000		رأس المال
83 282	83 286		الاحتياطيات
-	0		أموال ذاتية أخرى
(154 809)	(228 695)		أرباح مرحلة
(73 887)	(81 102)		نتيجة في طور التخصيص
(81 102)	(58 311)		النتيجة المحاسبية
(126 516)	(184 822)		مجموع الأموال الذاتية
949 936	875 008		مجموع الخصوم و الأموال الذاتية

التعهدات خارج الموازنة المقارنة
في نهاية ديسمبر 2025
(الوحدة : ألف دينار تونسي)

31/12/2024	31/12/2025	مذكرة	البند
75 282	74 731		الضمانات و الكفالات المقدمة
4 255	1 788		إعتمادات مستندية
32 000	17 000		الأصول المقدمة كضمان
111 537	93 519	1.14	مجموع خصوم محتملة
110 398	98 944		تعهدات تمويل لفائدة الحرفاء
-	-		تعهدات على المساهمات
110 398	98 944	1.14	مجموع تعهدات ممنوحة للحرفاء
668 992	626 552		ضمانات مقبولة من الحرفاء
668 992	626 552	2.14	مجموع تعهدات مستلمة

قائمة النتائج المقارنة
من 1 جانفي الى 31 ديسمبر 2025
(الوحدة :ألف دينار تونسي)

31/12/2024	31/12/2025	مذكرة	البنود
			إيرادات الإستغلال البنكي
47 270	45 336	2.15	فوائد مستلمة وإيرادات أخرى
14 636	13 667	3.15	عمولات
19 237	26 108	4.15	أرباح المحفظة التجارية والعمليات المالية
5 162	6 369	5.15	أرباح محفظة الإستثمار
86 305	91 480		مجموع إيرادات الإستغلال البنكي
			أعباء الإستغلال البنكي
(74 279)	(75 546)	6.15	فوائد مدفوعة وأعباء أخرى
(718)	(755)	7.15	عمولات مدينة
(1)	(13)	8.15	خسائر علي محفظة العمليات التجاري
(74 998)	(76 314)		مجموع أعباء الإستغلال البنكي
11 307	15 166	15	الناتج البنكي الصافي
(44 551)	(21 928)	16	مخصصات المدخرات ونتيجة تصحيح قيم المستحقات
(250)	(2 755)	17	مخصصات المدخرات ونتيجة تصحيح قيم محفظة الاستثمار
100	116	18	إيرادات الإستغلال الأخرى
(32 190)	(33 417)	19	أجور وتكاليف إجتماعية
(12 742)	(12 582)	20	تكاليف الاستغلال العامة
(2 341)	(2 859)	21	رصد الإستهلاكات والإطفاءات
(80 667)	(58 259)		نتيجة الإستغلال
(155)	275	22	أرباح وخسائر عادية أخرى
(270)	(317)	23	الضريبة على الشركات
(81 092)	(58 301)		نتيجة الأنشطة العادية
(10)	(10)	24	أرباح وخسائر خارقة للعادة
(81 102)	(58 311)		نتيجة السنة المالية بعد مفعول التغيرات المحاسبية

جدول التدفقات النقدية المقارن
في نهاية ديسمبر 2025
(الوحدة: ألف دينار تونسي)

2024/12/31	2025/12/31	مذكرة	البنود
أنشطة الاستغلال			
79 891	81 748		إيرادات الاستغلال البنكي المقبوض
(96 063)	(97 443)		أعباء الاستغلال البنكي المدفوعة*
(4 663)	23 428		إيداعات المؤسسات المالية والبنكية*
38 459	46 375		قروض و تسبيقات/سداد قروض و تسبيقات ممنوحة للحرفاء*
93 766	101 044		ودائع/ مسحوبات للحرفاء*
(33 229)	(42 380)		سندات التوظيف*
(40 907)	(24 622)		مبالغ مسددة للأعوان ودائنون آخرون*
5 977	(12 910)		تدفقات نقدية أخرى متأتية من أنشطة الإستغلال*
(270)	(317)		الأداءات المدفوعة على الأرباح*
42 961	74 923		التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة الاستغلال
أنشطة الاستثمار			
4 761	8 792		فوائد وحصص أرباح مقبوضة على محفظة الاستثمار
(15 514)	2 475		إقتناء/تقويت في محفظة الاستثمار
(2 203)	(4 336)		إقتناء/تقويت في أصول ثابتة*
(12 956)	6 931		التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة الاستثمار
أنشطة التمويل			
-	-		إصدار أسهم
-	-		إصدار إقتراضات
-	-		سداد إقتراضات
15 689	(68 179)		إرتفاع / إنخفاض الموارد الخصوصية
-	-		حصص أرباح مدفوعة
15 689	(68 179)		التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة التمويل
45 694	13 675		التغيير الصافي في السيولة أو ما يعادلها خلال الفترة المحاسبية
(5 394)	40 300		السيولة أو ما يعادل السيولة في بداية الفترة المحاسبية
40 300	53 975	25	السيولة أو ما يعادل السيولة في نهاية الفترة المحاسبية

* وقعت معالجة المعلومات المالية في 31 ديسمبر 2024 لغاية المقارنة.

الإيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المحاسبية المختومة
في 31 ديسمبر 2025

1. تقديم البنك

تأسس البنك التونسي السعودي بتاريخ 30 ماي 1981، إثر توقيع إتفاقية في الغرض بين الجمهورية التونسية والمملكة العربية السعودية.

وقد تم تغيير الاسم والغرض الاجتماعي للبنك طبقاً لقرار الجمعية العامة الخارقة للعادة المنعقدة بتاريخ 15 ديسمبر 2004، لتمارس نشاط البنك الشامل بعد أن تم إلغاء الاتفاقية المذكورة.

أهمّ مشمولات البنك تتمثل في قبول الودائع ومنح القروض بجميع أشكالها، القيام بعمليات الصرف، وضع وسائل الدفع، القيام بالاستثمارات والمساهمة في رأس مال الشركات التونسية العربية والأجنبية وبصفة عامة جميع العمليات المصرفية.

ويبلغ رأس مال البنك 100 مليون دينار مجزأ على مليون سهم بقيمة إسمية للسهم الواحد تساوي 100 دينار، موزعة مناصفة بين المملكة العربية السعودية والدولة التونسية.

وفي نطاق تطهير الوضعية المالية و تحويل البنك التونسي السعودي إلى بنك شامل وقع خلال سنة 2002 التفويت في مستحقات متعثرة على الحرفاء بما قيمته 162 351 ألف دينار و قسط من محفظة الاستثمار يبلغ 74 127 ألف دينار إلى شركات فرعية.

وقد تم طبقاً لقرار الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ 15 مارس 2017، تغيير الاسم التجاري ليصبح البنك التونسي السعودي (Tunisian Saudi Bank).

2. أسس القياس والمعايير المحاسبية المطبقة في تقديم القوائم المالية

تم إعداد القوائم المالية للبنك التونسي السعودي وفقاً للأحكام المنصوص عليها في القانون عدد 112 لسنة 1996 المؤرخ في 30 ديسمبر 1996 المتعلق بالنظام المحاسبي للمؤسسات، بالإضافة إلى الأحكام الواردة في قرار وزير المالية الصادر بتاريخ 25 مارس 1999 المتعلق بالمصادقة على المعايير المحاسبية القطاعية المتعلقة بالعمليات البنكية وقد تم تقديم القوائم المالية وفقاً للنموذج المحدد في المعيار المحاسبي رقم 21 المتعلق بعرض القوائم المالية للمؤسسات البنكية.

تم إيقاف القوائم المالية في تاريخ 31 ديسمبر 2025، مع الالتزام بتطبيق المبادئ والاتفاقيات المحاسبية الواردة في الأمر عدد 2459 المؤرخ في 30 ديسمبر 1996، والمتعلق بالمصادقة على الإطار المفاهيمي للمحاسبة والمبادئ المحاسبية المحددة في المعايير المحاسبية القطاعية للمؤسسات البنكية. ومن بين هذه المبادئ، تم تطبيق القواعد التالية في إدراج الإيرادات والمصاريف، وتقييم المستحقات والسندات، بالإضافة إلى قواعد تحويل المعاملات بالعملات الأجنبية.

1.2 قاعدة الإقرار بالمدخيل و الأعباء

يتم احتساب الفوائد والإيرادات المماثلة والعمولات المتعلقة بالسنة المالية 2025 بناءً على المبلغ المتعلق بالفترة الممتدة من 1 جانفي إلى 31 ديسمبر 2025. وبالتالي، لا يتم احتساب الإيرادات التي تم تحصيلها والمتعلقة بفترات لاحقة لتاريخ 31 ديسمبر 2025 ضمن نتيجة السنة المالية 2025، وذلك وفقاً للأحكام الواردة في المعايير المحاسبية. من جهة أخرى، يتم احتساب الإيرادات المستحقة والتي لم يحل أجل سدادها بتاريخ 31 ديسمبر 2025 ضمن النتيجة.

وفقاً لما هو منصوص عليه في المعيار المحاسبي القطاعي رقم 24 أو في منشور البنك المركزي التونسي رقم 24 لسنة 1991 المؤرخ في 17 ديسمبر 1991، لا يتم احتساب الفوائد والإيرادات المماثلة المستحقة الدفع بتاريخ 31 ديسمبر 2025 والتي لم يتم تحصيلها أو التي كانت عملية تحصيلها مشكوك فيها ضمن النتيجة، بل تظهر ضمن الموازنة في شكل فوائد مخصصة.

من ناحية أخرى، يتم إدراج الفوائد والإيرادات المماثلة التي تم تسجيلها كفوائد مخصصة خلال السنوات المحاسبية السابقة وتم تحصيلها في السنة الحالية ضمن نتيجة السنة المالية الموقوفة في 31 ديسمبر 2025. يقع الإقرار بالعمولات عندما يتم إسداء الخدمة، وكلما أصبحت مستحقة طيلة الفترة التي يغطيها التعهد أو طيلة فترة تحقيق الاعتماد.

يقع احتساب أعباء الفوائد والعمولات المتكبدة، ومصاريف الأعوان، والأعباء الأخرى بخضم المبالغ المتعلقة بالفترة من 1 جانفي إلى 31 ديسمبر من النتيجة النهائية لتاريخ 2025/12/31 وبالتالي، تُدرج الأعباء التي تم دفعها والتي تخص فترات لاحقة لتاريخ 31 ديسمبر 2025 ضمن الموازنة على شكل حسابات تسوية.

أما الأعباء التي تتعلق بالفترة المعنية ولم يتم صرفها حتى تاريخ 2025/12/31، فإنه يتم خصمها من النتيجة النهائية للسنة المالية

2.2. الأصول الثابتة

أدرجت الأصول حسب سعر الإقتناء مع إدماج المصروفات المباشرة دون إحتساب الأداء على القيمة المضافة القابلة للطرح. وتم احتساب استهلاك هذه الأصول بصفة قارة مقارنة بالسنة الفارطة و حسب النسب المفصلة بالجدول التالي :

البيان	2025 (%)
أراضي	-
بنايات	2 %
معدات مختلفة	10%
معدات نقل	20 %
معدات إعلامية	33%
معدات مكاتب	20 %
أثاث مكاتب	20 %
معدات تصوير و فيديو	20 %
تجهيزات وتركيبات مختلفة	10%
برامج إعلامية	33%

3.2 قواعد تقييم المستحقات و المخصصات المتعلقة بها

وقع تقييم المستحقات لأعداد القوائم المالية المختومة في 31 ديسمبر 2025 طبقاً لقواعد البنك المركزي التونسي و خاصة المنشور عدد 91 / 24 المؤرخ في 91 / 12 / 17 و المنشور عدد 93 / 08 المؤرخ في 93 / 07 / 30 و المنشور عدد 99 / 04 المؤرخ في 99 / 03 / 19 و المنشور عدد 12 المؤرخ في 04 / 05 / 2001 و المنشور عدد 04 - 2011 المؤرخ في 12 / 04 / 2011 و المنشور عدد 02 - 2012 المؤرخ في 01 / 2012 و 11 و المنشور عدد 21 - 2013 المؤرخ في 30 / 12 / 2013 المنشور عدد 06 - 2017 المؤرخ في 07 / 31.

■ تصنيف القروض:

لتقدير المخصّصات اللازمة يتم تصنيف التعهدات طبقاً لأحكام منشور البنك المركزي التونسي عدد 24 لسنة 1991 والمنشور عدد 04 - 2011 المؤرخ في 12 / 04 / 2011 حسب المخاطر المتعلقة بها كما يلي:

- مخاطر عادية (صنف 0)
- مخاطر تتطلّب متابعة خاصّة (صنف 1)
- مخاطر مشكوك في استخلاصها في الأجل (صنف 2)
- مخاطر يصعب استرجاعها كلياً في الأجل (صنف 3)
- مخاطر ذات مخاطرة شبه ميؤوس من استخلاصها (صنف 4) تشمل هذه الفئة الديون التي تتجاوز مدة تأخير سدادها 360 يوماً، والأصول التي تبقى معلقة لفترة تتجاوز 360 يوماً وكذلك الديون المتنازع عليها
- رصد المخصّصات

● مخصّصات المدّخرات الفردية

يتم تحديد مبالغ المخصّصات اللازمة طبقاً للنسب المحددة لكل صنف من التعهدات طبقاً لمنشور البنك المركزي التونسي المذكور أعلاه بعد طرح الضمانات العينية المعتبرة. تطبيق معايير التصرف الحذر في القطاع البنكي يؤدي إلى اعتماد نسب التخصيص كما يلي:

النسبة التخصيص	الصنف
0 %	صنف 0
0 %	صنف 1
20 %	صنف 2
50 %	صنف 3
100 %	صنف 4
100 %	صنف 5

أدرج البنك الفوائد غير المستخلصة بالنسبة للمستحقّات من الأصناف (2، 3، 4 و 5) ضمن الفوائد المخصصة. وهذا يتطابق مع ما ورد بالفصل 9 من المنشور رقم 91-24 الصادر عن البنك المركزي. أمّا بالنسبة للإيرادات المرتبطة بالتعهدات المتعاقد عليها، فإنه يتم ادراجها كعائد يتم ربطه بنسبة المستحقّات ، ما عدا إذا كان استخلاصها الفعلي غير مؤمّن بصفة معقولة. وطبقاً للفصل 9 من منشور البنك المركزي التونسي رقم 91-24، وقع تقييد إيرادات الديون المستحقة على الحرفاء المصنفة بالدرجات (2، 3 و 4) في بند الفوائد المخصصة.

■ الضمانات المعتمدة

● الضمانات المحتسبة

لتقييم مخصصات المدخرات وقع اعتبار الضمانات الآتية:

- ﴿ الضمانات الصادرة عن الدولة والبنوك وشركات التأمين عندما تكون مجسمة.
- ﴿ ودائع ضمانات أو أصول مالية يمكن التحصيل عليها دون أن يتم التتقيص من قيمتها.
- ﴿ الرهون المسجلة و المتعلقة بعقارات وقع ترسيمها بإدارة الملكية العقارية.
- ﴿ وعود ضمان رهون متعلقة بأراضي وقع اقتناؤها لدى الوكالة العقارية للسكنى أو لدى الوكالة العقارية الصناعية أو لدى الوكالة العقارية السياحية أو لدى شركات التنمية السياحية.

● تقييم الضمانات

- الرهون العقارية :

- وقع تقييم الرهون العقارية المرتكزة على أسس قانونية بالاعتماد على طبيعة وإمكانات تحقيق التفويت فيها ونظرا لإعتبار القيمة العادلة المحتسبة وقد تم احتساب هذه القيمة حسب المتغيرات التالية :
- ﴿ القيمة المحددة حسب تقرير خبير خارجي.
 - ﴿ القيمة المحددة داخليا من طرف البنك التونسي السعودي.

● مخصصات المدخرات الجماعية

إلى حدود ختم السنة المحاسبية 2010، تم تطبيق فقط قواعد تصنيف الأصول وتغطية المخاطر المنصوص عليها في المنشور عدد 24 لسنة 1991 المؤرخ في 17 ديسمبر 1991.

في سنة 2012 وتطبيقا للمنشورين عدد 9 لسنة 2012 وعدد 20 من سنة 2012 قام البنك بتكوين مدخرات عامة تسمى "مدخرات جماعية" وتم طرحها من نتائج السنة لتغطية المخاطر الكامنة للتعهدات الجارية والتعهدات التي تستوجب متابعة خاصة على معنى المنشور عدد 24 لسنة 1991.

تم تعديل منهجية احتساب المدخرات المذكورة بمقتضى منشورات البنك المركزي التونسي رقم 2 من سنة 2022 المؤرخ في 4 مارس 2022 و رقم 02-2025 المؤرخ في 24 فيفري 2025 ورقم 01 من سنة 2025 المؤرخ في 29 جانفي 2025 .

بلغ رصيد المدخرات الجماعية التي قام بتكوينها البنك في 31 ديسمبر 2025 ما قدره 14 490 ألف دينار .

• مخصصات المدخرات الإضافية

تلتزم مقتضيات منشور البنك المركزي 2013-21 المؤرخ في 30 ديسمبر 2013، مؤسسات القرض بتخصيص مدخرات إضافية على الأصول المصنفة "4" والتي بلغت فترة تصنيفها 3 سنوات أو أكثر. تخصص هذه المدخرات حسب النسب الدنيا و المحددة كما يلي :

- 40% من المخاطر الصافية على الأصول التي بلغ تصنيفها 4 لفترة تتراوح بين 3 و 5 سنوات.

- 70 % من المخاطر الصافية على الأصول التي بلغ تصنيفها 4 لفترة تتراوح بين 6 و 7 سنوات.

- 100% من المخاطر الصافية على الأصول التي بلغ تصنيفها 4 لفترة تفوق أو تعادل 8 سنوات.

تطبق هذه النسب على المخاطر الصافية أي ما يعادل مجموع التعهدات بعد طرح:

- الفوائد المخصصة

- ضمانات الدولة و مؤسسات التأمين و القرض

- الضمانات المتمثلة في ودائع أو اصول مالية قابلة للتفويت دون التأثير على القيمة

- المدخرات المخصصة في إطار مقتضيات الفصل 10 من منشور البنك المركزي 24-91 .

4.2. قواعد ترتيب و تقييم السندات وإقرار المداخل التابعة لها

• ترتيب السندات

تتكون محفظة السندات من:

I. محفظة السندات التجارية:

* *سندات المتاجرة* :السندات المقتناة بنية مسكها لأجل قصير جدا والتي تكون مبادلاتها ضمن سوق منظمة وسائل.

* *سندات التوظيف* :السندات المقتناة بنية مسكها لأجل قصير يفوق ثلاث أشهر.

II. محفظة سندات التوظيف:

* *سندات الاستثمار* :وهي السندات المقتناة من طرف البنك بنية حازمة في مسكها مبدئيا لغاية حلول أجلها وأن تمتلك الوسائل الكافية لتحقيق هذه النية

* *سندات المساهمة* :الأسهم والسندات ذات الدخل المتغير التي تمسك لغاية تحقيق مردود كاف على مدة طويلة، أو التي تمكن من متابعة العلاقات البنكية مع الشركة المصدرة. يتم تقييم هذه الأسهم حسب قيمتها المتداولة على أساس أسعار البورصة بالنسبة لأسهم المسؤمة بالبورصة وحسب القيمة العادلة بالنسبة للأسهم الغير مسؤمة. في كل أغلاق محاسبي يتم مقارنة كلفة شراء أسهم الاستثمار مع قيمتها المتداولة للعناوين المدرجة في البورصة ، و مع قيمتها العادلة للعناوين الغير مدرجة.

* *الحصص في المؤسسات المشتركة والمؤسسات المزروجة* :وهي الأسهم وحصص رأس المال المملوكة في المؤسسات التي تمارس عليها المؤسسة البنكية تأثيرا بالغا أو تراقبها بصفة مقترنة وكذلك الأسهم

وحصص رأس المال في المؤسسات التابعة والتي لا يمكن إدماجها كلياً ضمن القوائم المالية المجمعة وأيضاً حصص الأرباح المستحقة والمرتبطة بها والتي لم يحن أجلها بعد.

* الحصص في المؤسسات المرتبطة: ترتب من بين هذه القيم السندات التي يعتبر امتلاكها لمدة طويلة مفيداً لنشاط البنك لأنه يمكن أو لا من ممارسة تأثير واضح وجلي أو رقابة مقترنة أو كلية على الشركة المصدرة.

• تقييم السندات

تسجل السندات بتاريخ وتكلفة اقتنائها.

- عند كل إقفال محاسبي، يقع تقييم السندات حسب سعر السوق بالنسبة للسندات المدرجة في السوق المالية وحسب القيمة الصحيحة بالنسبة للسندات الأخرى. وتحدد القيمة الصحيحة باعتماد تباعاً حسب توفر المعلومات سعر آخر عملية بيع وصافي الأصول المعاد تقييمها والقيمة المحاسبية - ينتج عن ناقص القيمة الكامن والمنجر عن الفرق بين القيمة المحاسبية وسعر السوق أو القيمة الصحيحة للسندات تكوين مدخرات لانخفاض القيمة. غير أنه لا يتم الإقرار بفائض القيمة الكامن ضمن النتائج.

• مداخل محفظة السندات

يقع الإقرار بمداخل السندات ضمن النتائج مباشرة عند الاقتناء حتى وإن لم يقع تحصيلها.

- تقيد حصص الأرباح في الإيرادات حالما يحصل الحق في حصص الأرباح (قرار توزيع الأرباح من طرف الجلسة العامة العادية للشركة المصدرة).

تعتبر الفوائد المستحقة على الأذون والرقاع في تاريخ الإقفال المحاسبي إيرادات مستحقة وتقيد ضمن الإيرادات.

5.2 قواعد تحويل العمليات بالعملة الأجنبية وإعادة التقييم والإقرار بنتائج الصرف.

- تحويل الأعباء والإيرادات: يتم تحويل الأعباء والإيرادات المدونة بالعملة الأجنبية إلى الدينار التونسي بناءً على سعر الصرف بالحاضر الساري في تاريخ تسجيلها في المحاسبة المعتمدة بالعملة الأجنبية

إعادة تقييم حسابات المراكز في تاريخ الإغلاق يتم في كل إقفال محاسبي تحويل عناصر الأصول وعناصر الخصوم وعناصر خارج الموازنة على أساس متوسط سعر الصرف الأخير الخاص بالبنك المركزي التونسي.

تسجيل نتيجة الصرف: يتم عند كل إقفال محاسبي الإقرار ضمن نتيجة الفترة المعنية بالفرق بين عناصر الأصول وعناصر الخصوم وعناصر خارج الموازنة من جهة والمبالغ الموافقة لها في حسابات مقابل قيمة وضعية الصرف من جهة أخرى.

3. الأحداث الهامة لسنة 2025

3-1: قرار مجلس المنافسة

أصدر مجلس المنافسة قراراً ابتدائياً يقضي بتسليط خطايا على عدد من المؤسسات البنكية الناشطة في تونس تتعلق بإجراءات تأجيل سداد الأقساط خلال جائحة كوفيد-19. لم يتم إعلام البنك بفحوى القرار المذكور ولم يتحصل على نسخة كاملة منه لغاية تاريخ إقفال القوائم المالية من قبل مجلس الإدارة المنعقد في 02 جويلية 2026، وبالتالي فإنه لم يتسنى تحديد الإنعكاس النهائي لهذا القرار على الوضعية المالية المختومة في 31 ديسمبر 2025 مع العلم أنه قابل للإستئناف وسيتم متابعة تطوراتها بشكل مستمر.

4. إيضاحات تفسيرية

الوحدة المعتمدة : ألف دينار

1.4 إيضاحات حول الموازنة -الأصول:

توضيح 1 : الخزينة و الحسابات لدى البنك المركزي والبريد والخزينة العامة

يشمل هذا البند رصيد الخزينة نقدا ورصيد البنك لدى البنك المركزي والحسابات الجارية بالبريد والخزينة العامة.

وعند تاريخ الإقفال بلغ مجموع السيولة 30 571 ألف دينار مقابل 28 155 ألف دينار لسنة 2024.

البيان	2025	2024	التغير	النسبة
الخزينة	6 464	8 432	(1 968)	-23.34%
البنك المركزي التونسي	24 107	19 723	4 384	22.23%
المجموع	30 571	28 155	2 416	8.58%

توضيح 2 : ودائع و مستحقات علي المؤسسات البنكية والمالية

يشتمل هذا البند على الأرصدة السائلة و التوظيفات لدى البنوك والمؤسسات المالية و بلغت المستحقات علي المؤسسات البنكية والمالية إلى غاية 31 ديسمبر 2025 مبلغا قدره 40 009 ألف دينار مقابل 77 169 ألف دينار في نهاية 2024 مسجلة بذلك انخفاضا ب 37 160 ألف دينار أو بنسبة 48% والمفصلة كالآتي:

البيان	2025	2024	التغير	النسبة
حساب جاري لدى البنوك المراسلة	5 452	5 363	89	1.66%
توظيفات مالية	36 012	73 415	(37 403)	-50.95%
مدخرات على مستحقات معلقة	(1 455)	(1 609)	154	-9.57%
المجموع	40 009	77 169	(37 160)	-48.15%

توضيح 3 : مستحقات على الحرفاء

عند تاريخ الإقفال بلغ مجموع صافي المستحقات على الحرفاء 433 555 ألف دينار مقابل 497 627 ألف دينار بالنسبة للسنة الفارطة و تتوزع كالاتي :

البيان	مذكرة	2025	2024	التغير	النسبة
قروض لم يحل أجلها	1.1.3	322 172	373 767	(51 595)	-13.80%
قروض غير مسددة (أصول وفوائد)	2.1.3	459 362	431 602	27 760	6.43%
مستحقات أخرى		4 428	3 501	927	26.48%
حسابات مدينة للحرفاء	3.1.3	217 028	215 568	1 460	0.68%
مستحقات مرتبطة علي قروض		15 679	17 891	(2 212)	-12.36%
مستحقات مرتبطة على حسابات جارية		5 275	5 569	(294)	-5.28%
فوائد متحصّل عليها مسبقا		(761)	(972)	211	-21.71%
مجموع المستحقات	1.3	1 023 183	1 046 926	-23 743	-2.27%
تسبيقات على قسائم الصندوق و حسابات لاجل		3 500	2 449	1 051	42.92%
فوائد مستحقة على تسبيقات على حسابات لاجل		300	212	88	41.51%
مجموع (1)		3 800	2 661	1 139	42.80%
مذخرات علي قروض الحرفاء	1.4.1.3	(319 758)	(298 706)	(21 052)	7.05%
فوائد مخصصة	2.4.1.3	(259 180)	(235 410)	(23 770)	10.10%
مذخرات جماعية	1.4.1.3	(14 490)	(17 844)	3 354	-18.80%
مجموع (2)	4.1.3	(593 428)	(551 960)	(41 468)	7.51%
صافي الديون (1)+(2)		433 555	497 627	(64 072)	-12.88%
تعهدات خارج الموازنة		175 463	189 935	(14 472)	-7.62%
مجموع تعهدات الموازنة وخارج الموازنة		1 198 646	1 236 861	(38 215)	-3.09%

1.3. هيكلية المستحقات على الحرفاء

بلغت القيمة الخامة للمستحقات (مع اعتبار التعهدات خارج الموازنة) والتي هي من الصنف (0 و1) مبلغ 467 831 ألف دينار في نهاية 2025، وهو ما يمثل % 39 من مجموع مستحقات البنك التونسي السعودي مقابل 538 895 ألف دينار في نهاية 2024 وهو ما يوازي % 44 من مجموع المستحقات.

أمّا مجموع المستحقات من الأصناف (2، 3، 4 و 5)، فقد بلغ 730 815 ألف دينار في نهاية سنة 2025 وهو ما يمثل % 61 من مجموع المستحقات، مقابل 697 966 ألف دينار بالنسبة لسنة 2024، وهو ما يمثل % 56 من مجموع المستحقات.

❖ توزيع المستحقات حسب صنف المخاطر

يكون توزيع جميع المستحقات على النحو التالي :

النسبة	التغير	2024		2025		الصنف
		%	القيمة	%	القيمة	
-17.54%	-82 722	38%	471 703	32%	388 981	الصنف 0
17.35%	11 658	5%	67 192	7%	78 850	الصنف 1
-13.19%	-71 064	44%	538 895	39%	467 831	مجموع صنف 1-0
-47.36%	-24 492	4%	51 714	2%	27 222	الصنف 2
10.90%	2 025	2%	18 572	2%	20 597	الصنف 3
18.14%	47 782	21%	263 391	26%	311 173	الصنف 4
2.07%	7 534	29%	364 289	31%	371 823	الصنف 5
4.71%	32 849	56%	697 966	61%	730 815	مجموع صنف 5-4-3-2
-3.09%	-38 215	100%	1 236 861	100%	1 198 646	المجموع

1.1.3. المستحقات الجارية

في نهاية سنة 2025، بلغ مجموع المستحقات الجارية 322 172 ألف دينار مقابل 373 767 ألف دينار في نهاية 2024، مفصلة على النحو التالي :

النسبة	التغير	2024		2025		البيان
19.68%	(11 251)	57 171	45 920			قروض قصيرة المدى
13.04%	(40 067)	307 212	267 145			قروض متوسطة و طويلة المدى
2.95%	(277)	9 384	9 107			قروض الإيجار المالي
13.80%	(51 595)	373 767	322 172			المجموع

تصنيف المستحقات الجارية

النسبة	التغير	2024		2025		الصنف
-14.20%	(38 688)	272 403	233 715			مجموع صنف 0
-6.02%	(1 952)	32 429	30 477			مجموع صنف 1
-13.33%	(40 640)	304 832	264 192			مجموع صنف 1-0
-69.40%	(7 562)	10 897	3 335			صنف 2
109.40%	7 089	6 480	13 569			صنف 3
-16.53%	(7 398)	44 753	37 355			صنف 4
-45.32%	(3 084)	6 805	3 721			صنف 5
-15.89%	(10 955)	68 935	57 980			مجموع صنف 5-4-3-2
-13.80%	(51 595)	373 767	322 172			مجموع

2.1.3. مستحقات غير مستخلصة

بلغت قيمة المستحقات غير المستخلصة 459 362 ألف دينار بتاريخ 31 ديسمبر 2025، مقابل 431 602 ألف دينار سنة 2024.

❖ توزيع المستحقات غير المستخلصة حسب الأصل والفوائد

البيان	2025	2024	التغير	النسبة
الأصل غير المسدد	324 712	308 251	16 461	5.34%
الفوائد الغير مسددة	47 659	46 038	1 621	3.52%
فوائد التأخير	86 991	77 313	9 678	12.52%
المجموع	459 362	431 602	27 760	6.43%

❖ توزيع المستحقات غير المستخلصة حسب أصناف المخاطر

تتوزع هذه المستحقات في نهاية 2025، حسب صنف المخاطر كما يلي :

الصنف	2025	2024	التغير	النسبة
مجموع صنف 0	1 473	5 209	(3 736)	-71.72%
مجموع صنف 1	6 415	7 070	(655)	-9.26%
مجموع صنف 1-0	7 888	12 279	(4 391)	-35.76%
صنف 2	14 817	18 964	(4 147)	-21.87%
صنف 3	3 583	7 901	(4 318)	-54.65%
صنف 4	147 811	115 538	32 273	27.93%
صنف 5	285 263	276 920	8 343	3.01%
مجموع صنف 5-4-3-2	451 474	419 323	32 151	7.67%
المجموع	459 362	431 602	27 760	6.43%

3.1.3. حسابات مدينة للحرفاء

بلغت ارصدة الحسابات المدينة للحرفاء 217 028 ألف دينار في نهاية سنة 2025، مقابل 215 568 ألف دينار في نهاية 2024، و الذي يمثل زيادة ب 0.7%.

4.1.3. المدّخرات والفوائد المخصصة

بلغ إجمالي المدّخرات والفوائد المخصصة 593 428 ألف دينار في نهاية 2025، مقابل 551 960 ألف دينار عند اقبال سنة 2024، و يمكن تحليلها على النحو التالي:

مخصصات وفوائد مؤجلة	2025	2024	التغير	النسبة
مدّخرات علي قروض الحرفاء	319 758	298 706	21 052	7.05%
فوائد مخصصة	259 180	235 410	23 770	10.10%
مدّخرات جماعية	14 490	17 844	-3 354	-18.80%
المجموع	593 428	551 960	41 468	7.51%

1.4.1.3. مدّخرات على قروض الحرفاء

بلغ مجموع المدّخرات في نهاية 2025، مبلغ 334 248 ألف دينار مقابل 316 550 ألف دينار في نهاية السنة الفارطة وبلغت الزيادة 17 698 ألف دينار

➤ مدّخرات فردية

تم تقييم المدّخرات الفردية على القروض الحرفاء طبقا لمعايير تصنيف وتغطية المخاطر ومتابعة التعهّدات المنصوص عليها ضمن منشور البنك المركزي التونسي رقم 24 لسنة 1991 إلى غاية 31 ديسمبر 2025، بلغت هذه المدخرات 209 916 ألف دينار.

➤ مدخرات اضافية

تم تقييم مدّخرات اضافية على القروض الحرفاء طبقا لمعايير تصنيف وتغطية المخاطر ومتابعة التعهّدات المنصوص عليها ضمن منشور البنك المركزي التونسي رقم 21 لسنة 2013 إلى غاية 31 ديسمبر 2025، بلغت هذه المدخرات 109 842 ألف دينار مقابل 94 895 ألف دينار في موفي 2024.

➤ مدّخرات جماعية

تم تكوين هذه المدخرات الجماعية لتغطية المخاطر الكامنة على التعهّدات الجارية (صنف 0) و تلك التي تستوجب متابعة خاصة (صنف 1). بلغت هذه المدخرات الجماعية في نهاية 2025، ما قدره 14 490 ألف دينار.

2.4.1.3. الفوائد المخصصة

طبقا لقرار وزير المالية المؤرخ في 25 مارس 1999، الذي أورد المعايير المحاسبية للقطاع المالي قد وقع خصم الفوائد المخصصة من المستحقات. وبلغ مجموع الفوائد المخصصة عند تاريخ الإقفال في 31 ديسمبر 2025، 259 180 ألف دينار مقابل 235 410 ألف دينار عند ختم 2024 يمكن تحليلها كالاتي:

النسبة	التغيّر	2024	2025	البيان
2.03%	811	39 961	40 772	فوائد مخصصة/فوائد غير مستخلصة
-0.49%	-136	28 015	27 879	فوائد مخصصة/فوائد توطيد
12.06%	7 412	61 442	68 854	فوائد مخصصة/فوائد تأخير/الأصل
14.28%	2 266	15 870	18 136	فوائد مخصصة/فوائد تأخير/فوائد
17.36%	12 887	74 243	87 130	فوائد مخصصة على الحسابات الجارية
3.34%	530	15 879	16 409	فوائد مخصصة على حسابات تخصّ جائحة covid
10.10%	23 770	235 410	259 180	المجموع

جدول تعهدات الحرفاء حسب الصنف

المساهمات		القروض			
الفوائد المخصصة	المدخرات	التعهدات *	الفوائد المخصصة	التعهدات *	المخصصات
	9 575	26 660	17 564	-	467 830
209	10 53	11 894	241 616	319 75	730 816
	3			8	
	8570	8570	5 445	2 361	27 222
			2 814	3 013	20 597
209	1 963	3 324	107 893	108 685	311 174
			125 464	205 699	371 823
209	20 108	38 554	259 180	319 758	1 198 646
المجموع					

بما في ذلك التعهدات خارج *

الموازنة

ديسمبر 2024	ديسمبر 2025	
73.69%	77.03%	نسبة تغطية الالتزامات المصنفة بالمخصصات والفوائد المخصصة
73.80%	76.81%	• بالنسبة للقروض
67.15%	90.32%	• بالنسبة للمساهمات
55.65%	60.03%	مؤشر الالتزامات المصنفة
56.43%	60.97%	• بالنسبة للقروض
30.65%	30.85%	• بالنسبة للمساهمات

التوضيح رقم 4 : المحفظة التجارية

تشمل المحفظة التجارية أسهم التداول و التوظيف وسندات الخزينة. بلغ مجموع هذه المحفظة التجارية 268 324 ألف دينار في نهاية 2025، مقابل 220 578 ألف دينار في نهاية 2024 :

النسبة	التغير	2024	2025	مذكرة	البيان
0.00%	-	411	411		أسهم تداول وأسهم توظيف
24.18%	50 098	207 220	257 318	1.4	سندات الخزينة القابلة للتظهير
			13 670		* منها سندات خزينة موضوع إتفاقية
-81.76%	(61 290)	74 960			إعادة شراء
-49.98%	(6 002)	12 009	6 007		سندات الخزينة قصيرة المدى
37.83%	1 422	3 759	5 181		فوائد جارية على سندات خزينة لم يحل أجلها
					فوائد مستلمة مسبقا على سندات الخزينة
-56.57%	211	(373)	(162)		قصيرة المدى
-82.26%	1 999	(2 430)	(431)		مدخرات على سندات الخزينة

مدخرات لتغطية انخفاض قيمة الحصص
الجماعية للاستثمار

- 18 (18)

-100.00%

21.65% 47 746 220 578 268 324

المجموع

1.4. رفاع الخزينة القابلة للتنظير

بلغ الرصيد عند 257 318 ألف دينار وهو يتوزع كما يلي :

النسبة	التغير	2024	2025	البيان
-100.00%	(48 878)	48 878	-	سندات الخزينة 8 % نوفمبر 2025
-5.67%	(1 518)	26 770	25 252	سندات الخزينة 7.2 % فيفري 2027
-5.00%	(892)	17 835	16 943	سندات الخزينة 7.2 % ماي 2027
0.00%	-	27 165	27 165	سندات الخزينة 7.3 % ديسمبر 2027
1.20%	34	2 857	2 891	سندات الخزينة 9.7 % اكتوبر 2027
1.47%	150	10 153	10 303	سندات الخزينة 9.8 % اكتوبر 2028
1.05%	144	13 693	13 837	سندات الخزينة 7.5 % ديسمبر 2028
100.00%	10 087	-	10 087	سندات الخزينة 9.37 % جوان 2029
0.00%	-	36 455	36 455	سندات الخزينة 8 % نوفمبر 2030
100.00%	7 222	-	7 222	سندات الخزينة 9.31 % جوان 2030
1.85%	119	6 429	6 548	سندات الخزينة 9.87 % اكتوبر 2031
100.00%	9 407	-	9 407	سندات الخزينة 9.87 % جانفي 2032
100.00%	52 788	-	52 788	سندات الخزينة 9.40 % أوت 2033
6.94%	618	8 901	9 519	سندات الخزينة 9.89 % جوان 2033
100.00%	10 459	-	10 459	سندات الخزينة 9.45 % جويلية 2035
100.00%	9 884	-	9 884	سندات الخزينة 9.83 % مارس 2034
5.86%	474	8 084	8 558	خصم على سندات الخزينة
24.18%	50 098	207 220	257 318	المجموع

التوضيح رقم 5 : محفظة الاستثمار

يتكون رصيد المحفظة من سندات استثمار و أسهم مساهمات في المؤسسات الشريكة والمؤسسات ذات صلة
شراكة وكذلك الحصص في الشركات المرتبطة.

بلغ صافي محفظة الاستثمار بعد طرح المدخرات 70 053 ألف دينار عند تاريخ الإقفال مقابل 78 103
ألف دينار بنفس التاريخ لسنة 2024. و تتوزع محفظة الإستثمار كالاتي:

النسبة	التغير	2024	2025	مذكرة	البيان
-8.87%	(5 041)	56 857	51 816	1.5	سندات استثمار
-0.65%	(254)	38 808	38 554	2.5	محفظة المساهمات
15.69%	(2 755)	(17 562)	(20 317)	2.5	مدخرات محفظة المساهمات
-10.31%	(8 050)	78 103	70 053		المجموع

1.5. سندات الإستثمار

النسبة	التغير	2024	2025	البيان
-80.00%	(800)	1 000	200	القروض الرقاعية الخاصة
-7.17%	(3 800)	53 000	49 200	القرض الرقاعي الوطني
-15.44%	(441)	2 857	2 416	مستحقات مرتبطة على القروض الرقاعية
-8.87%	(5 041)	56 857	51 816	المجموع

2.5. محفظة المساهمات

النسبة	2024	2025	البيان
60.82%	23 703	23 449	سندات المساهمة
6.23%	2 400	2 400	الحصص في المؤسسات المرتبطة
32.95%	12 705	12 705	الحصص في المؤسسات المشتركة والمؤسسات المزدوجة
100%	38 808	38 554	المجموع الخام

3.5. مدخرات محفظة المساهمات

التغير	2024	2025	البيان
(2 755)	(17 353)	(20 108)	مدخرات / محفظة المساهمات
-	(209)	(209)	فوائد مخصصة / محفظة المساهمات
(2 755)	(17 562)	(20 317)	المجموع

تمّ تقييم محفظة الأسهم عند ختم القوائم المالية بالرجوع إلى قيمة إستعمال الأسهم وذلك لتغطية نقص القيمة الناتجة عن التقييم.

يقع تقييم أسهم الشركات المدرجة بالبورصة حسب سعر البورصة.

يقع تقييم الشركات الغير المدرجة بالبورصة حسب القيمة المحاسبية الصافية للمشروع بالإعتماد على القوائم المالية المتوفرة.

يبلغ إجمالي المدخرات و الفوائد المخصصة 20 317 ألف دينار عند نهاية سنة 2025.

توضيح رقم 6 : الأصول الثابتة

بلغ مجموع رصيد هذا البند 11 430 ألف دينار في تاريخ 31 ديسمبر 2025، مقابل 9 952 ألف دينار بالنسبة للسنة الفارطة و يتوزع على النحو التالي :

البيان	إجمالي خام 2024	إقتناء / إعادة تصنيف	مبيعات	إجمالي خام 2025	استهلاكات المتراكمة/مخ صصات 2024	استهلاكات/مخ صصات 2025	مبيعات	الاستهلاكات المتراكمة 2025	الصافي 2025/12/31	الصافي 2022/12/31 4
الأصول الثابتة الغير المادية	4 975	542	-	5 517	(4 263)	(444)	-	(4 707)	810	712
التطبيقات الإعلامية	4 975	542	-	5 517	(4 263)	(444)	-	(4 707)	810	712
الأصول الثابتة المادية	34 356	2 950	(186)	37 120	(25 430)	(2 415)	186	(27 659)	9 461	8 926
أرض المقر	386	-	-	386	-	-	-	-	386	386
المقر الاجتماعي	2 525	-	-	2 525	(1 868)	(51)	-	(1 919)	606	657
فرع صفاقس	811	-	-	811	(318)	(16)	-	(334)	477	493
أثاث و معدات المكاتب	1 479	48	(64)	1 463	(1 316)	(59)	64	(1 311)	152	163
التجهيزات والثريات	22 173	611	(9)	22 775	(16 752)	(1 240)	9	(17 983)	4 792	5 421
المعدات والتجهيزات الأخرى	50	5	-	55	(38)	(3)	-	(41)	14	12
تجهيزات إعلامية	4 865	2 286	(70)	7 081	(4 042)	(927)	70	(4 899)	2 182	823
معدات النقل	740	-	(43)	697	(674)	(53)	43	(684)	13	66
الأصول الثابتة المادية خارج الاستغلال	1 327	-	-	1 327	(422)	(66)	-	(488)	839	905
الأصول الثابتة في طور الإنشاء	3 619	845	-	4 464	(3 305)	0	-	(3 305)	1 159	314
الأصول الثابتة في طور الإنشاء	3 619	845	-	4 464	(3 305)	0	-	(3 305)	1 159	314
المجموع	42 950	4 337	(186)	47 101	(32 998)	(2 859)	186	(35 671)	11 430	9 952

توضيح رقم 7 : الأصول الأخرى

بلغ رصيد الأصول الأخرى على حسابات التسوية و قروض الموظفين و مستحقات أخرى مجموع 21 066 ألف دينار في 31 ديسمبر 2025، مقابل 38 352 ألف دينار في نهاية سنة 2024.

البيان	مذكرة	2025	2024	التغير	النسبة
مدينون مختلفون	1.7	21 280	38 121	(16 841)	-44.18%
حساب تسوية الأصول	2.7	1 668	1 226	442	36.05%
قروض الموظفين	3.7	2 238	2 401	(163)	-6.79%
مدخرات على قضايا الدفاع		(394)	(394)	-	0.00%
مدخرات على الأصول الأخرى		(3 726)	(3 002)	(724)	24.12%
المجموع		21 066	38 352	(17 286)	-45.07%

1.7. مدينون مختلفون

يشمل هذا البند الإستحقاقات الآتية :

النسبة	التغير	2024	2025	مذكرة	البيان
77.35%	577	746	1323		مدينون مختلفون
-46.60%	(17 418)	37 375	19 957	1.1.7	مدينون آخرون
-44.18%	(16 841)	38 121	21 280		المجموع

1.1.7. مدينون آخرون

يحتوي هذا الحساب على مستحقات جبائية و اجتماعية وأخرى قيد التحصيل. وهي تتوزع كما يلي:

النسبة	التغير	2024	2025	البيان
0.00%	-	244	244	مستحقات تكفلت بها الدولة بما في ذلك فوائد قيد الدفع
11.80%	377	3 195	3 572	كمبيالات في انتظار المقاصة
-93.58%	(7 189)	7 682	493	شيكات في انتظار المقاصة
-97.91%	(4 085)	4 172	87	شيكات في طور الإسقاط
-13.35%	(908)	6 802	5 894	كمبيالات وشيكات موظفة للتحصيل
-21.41%	(367)	1 714	1 347	استحقاقات جبائية للدولة
0.00%	-	(71)	(71)	الفوائد المؤجلة على مستحقات تكفلت بها الدولة
-38.47%	(5 246)	13 637	8 391	استحقاقات مختلفة أخرى
-46.60%	(17 418)	37 375	19 957	المجموع

2.7. حساب تسوية الأصول

تتركب حسابات التسوية للأصول من :

2024	2025	البيان
1 095	1 510	أرباح على الأسهم للتحصيل
84	113	أعباء تم دفعها مسبقا
47	45	إيرادات مختلفة للتحصيل
1 226	1 668	المجموع

3.7. قروض للموظفين

يشتمل حساب قروض الموظفين على أرصدة القروض و التسبيقات لأعوان التي بلغت في نهاية 2025 مبلغ 2 238 ألف دينار مقابل 2 401 ألف دينار في نهاية 2024.

يفصل الجدول التالي تركيبة هذه الأرصدة :

2024	2025	البيان
1 332	1 326	قروض على الصندوق الاجتماعي
26	23	تسبيقات على منحة نهاية السنة
1 031	878	قروض على الموارد الذاتية
12	11	تسبيقات أخرى
2 401	2 238	المجموع

2.4- إيضاحات حول الموازنة -الخصوم:

توضيح رقم 8: تسهيلات لدى البنك المركزي

بلغ رصيد البند 17 610 ألف دينار في نهاية 2025، مقابل 32 050 ألف دينار بتاريخ 31 ديسمبر 2024 أي بانخفاض قدره 14 440 ألف دينار.

البيان	2025	2024	التغير	النسبة
اقتراضات السوق ما بين البنوك لأجل	17 000	32 000	(15 000)	-46.88%
ديون مرتبطة لاقتراضات السوق ما بين البنوك	610	50	560	1120.00%
المجموع	17 610	32 050	(14 440)	-45.05%

توضيح رقم 9: إيداعات المؤسسات البنكية والمالية

بلغ رصيد البند 1 051 ألف دينار في نهاية 2025، مقابل 11 195 ألف دينار بتاريخ 31 ديسمبر 2024 أي بانخفاض قدره 10 144 ألف دينار:

البيان	2025	2024	التغير	النسبة
إعادة تمويل البنك المركزي	1 049	11 188	(10 139)	-90.62%
فوائد لم يحل أجلها	2	7	(5)	-71.43%
المجموع	1 051	11 195	(10 144)	-90.61%

توضيح رقم 10: ودائع الحرفاء

بلغ رصيد ودائع الحرفاء في نهاية سنة 2025، مبلغ 979 557 ألف دينار مقابل 878 513 ألف دينار عند تاريخ الإقفال للسنة الفارطة مسجلة بذلك ارتفاعا بـ 101 044 ألف دينار أي بنسبة 11,5%. ويبين الجدول التالي تركيبة رصيد بند ودائع الحرفاء :

البيان	مذكرة	2025	2024	التغير	النسبة
حسابات إيداع تحت الطلب	1.10	483 141	358 360	124 781	34.82%
إيداعات لأجل	2.10	319 146	350 253	(31 107)	-8.88%
حسابات لأجل		189 882	204 594	(14 712)	-7.19%
قسائم لأجل		90 298	85 015	5 283	6.21%
شهادات إيداع		38 966	60 644	(21 678)	-35.75%
إيداعات إيداع	3.10	167 419	168 509	(1 090)	-0.65%
مبالغ أخرى مستحقة		9 851	1 391	8 460	608.20%
المجموع		979 557	878 513	101 044	11.5%

1.10. إيداعات تحت الطلب

تبلغ أرصدة الودائع تحت الطلب مبلغ 483 141 ألف دينار موزعة كالآتي :

النسبة	التغير	2024	2025	البيان
41.56%	119 841	288 325	408 166	حسابات إيداع تحت الطلب بالدينار
4.95%	1 901	38 441	40 342	حسابات إيداع تحت الطلب بالعملة الأجنبية
12.29%	3 404	27 700	31 104	حسابات موقفة بالدينار و العملة الأجنبية
-9.37%	(365)	3 894	3 529	ديون مرتبطة بحسابات إيداع تحت الطلب
34.82%	124 781	358 360	483 141	المجموع

2.10. إيداعات لأجل

تبلغ أرصدة الودائع لأجل مبلغ 319 146 ألف دينار موزعة كالآتي :

النسبة	التغير	2024	2025	البيان
-6.98%	(13 861)	198 446	184 585	حسابات لأجل
6.45%	5 668	87 918	93 586	قسائم لأجل
-35.77%	(22 000)	61 500	39 500	شهادات إيداع
-12.49%	(824)	6 595	5 771	ديون مرتبطة بإيداعات لأجل
2.14%	(90)	(4 206)	(4 296)	الفوائد المقدمة والمحسوبة مسبقاً علي إيداعات لأجل
-8.88%	(31 107)	350 253	319 146	المجموع

3.10. حسابات الإيداع

تبلغ قيمة هذا الحساب 167 419 ألف دينار في تاريخ 31 ديسمبر 2025 :

النسبة	التغير	2024	2025	البيان
-0.48%	(786)	165 173	164 387	حسابات إيداع
-9.11%	(304)	3 336	3 032	ديون مرتبطة بإيداعات إيداع
-0.65%	(1 090)	168 509	167 419	المجموع

توضيح رقم 11 : القروض و الموارد الخصوصية

يقدر رصيد هذه الموارد بـ 20 068 ألف دينار في تاريخ 31 ديسمبر 2025 مقابل 88 248 ألف دينار في نهاية سنة 2024. وتتفرع كما يلي :

النسبة	التغير	2024	2025	البيان
-82.91%	(67 712)	81 667	13 955	اقتراضات (اتفاقية البيع و إعادة الشراء)
-7.11%	(468)	6 581	6 113	صناديق عمومية
-77.26%	(68 180)	88 248	20 068	المجموع

توضيح رقم 12 : الخصوم الأخرى

بلغت الخصوم الأخرى في نهاية 2025، مبلغ 41 544 ألف دينار مقابل 66 446 ألف دينار عند ختم سنة 2024، وتشمل البنود الآتية :

البيان	مذكرة	2025	2024	التغير
ديون أخرى قصيرة المدى	1.12	31 174	52 775	(21 601)
حسابات انتظار و تسوية	2.12	4 794	6 286	(1 492)
مدخرات للمخاطر و الأعباء	3.12	5 576	7 385	(1 809)
المجموع		41 544	66 446	(24 902)

1.12. ديون أخرى للدفع قصيرة المدى

تمثل الديون الأخرى القصيرة المدى ديون استغلال وأخرى جبائية و اجتماعية. وقد بلغ مجموع هذه الحسابات 31 174 ألف دينار في نهاية 2025، وهي تلخص على النحو التالي :

البيان	2025	2024	التغير	النسبة
تعينة كمبيالات في طور المقاصة	5 674	2120	3 554	167.64%
دائنون مختلفون	181	182	-1	-0.55%
ديون أخرى للدفع	1 380	5 662	-4 282	-75.63%
شيكات في طور المقاصة	2 115	19 080	-16 965	-88.92%
صندوق الضمان الاجتماعي	3 360	3 417	-57	-1.67%
ضرائب للدفع	3 663	3 291	372	11.30%
كمبيالات في طور الخلاص	14 217	18 515	(4 298)	-23.21%
مزودون مختلفون	584	508	76	14.96%
المجموع العام	31 174	52 775	(21 601)	-40.93%

2.12. حسابات انتظار و تسوية

بلغ إجمالي حسابات التسوية إلى غاية 31 ديسمبر 2025، 4 794 ألف دينار مقابل 6 286 ألف دينار في نهاية 2024. ويأتي الجدول التالي محلا تركيبة هذه الأرقام:

البيان	2025	2024	التغير	النسبة
أعباء للدفع	3 843	4 571	-728	-15.93%
حسابات في انتظار التسوية	949	1713	-764	-44.60%
أعباء مسجلة مسبقا	2	2	-	0.00%
المجموع	4 794	6 286	(1 492)	-23.74%

3.12. مدخرات لتغطية المخاطر و الأعباء

بلغت المدخرات لتغطية المخاطر و الأعباء ما قدره 5 575 مليون دينار في موفى ديسمبر 2025، مقابل 7 385 مليون دينار في موفى ديسمبر 2024، وهي تتوزع كما يلي :

النسبة	التغير	2024	2025	البيان
-56%	(1 049)	1 871	823	مدخرات المخاطر الاجتماعية
-3%	(139)	4 085	3 946	مدخرات مخاطر الأحكام
-52%	(746)	1 429	683	مدخرات بعنوان مخاطر مختلفة
100%	124	0	124	مدخرات المخاطر الجبائية
-24.51%	(1 810)	7 385	5 576	المجموع

3.4- إيضاحات حول الموازنة - الأموال الذاتية:

توضيح رقم 13 : الأموال الذاتية

انخفضت الأموال الذاتية للبنك التونسي السعودي من 126 516 - ألف دينار في 31 ديسمبر 2024، إلى 184 822 - ألف دينار في 31 ديسمبر 2025، ويبين الجدول التالي تركيبة الأموال الذاتية للبنك :

2024/12/31	2025/12/31	مذكرة	البيان
100 000	100 000	1.13	رأس المال
14 320	14 320		إحتياطيات قانونية
2 543	2 547		احتياطيات الصندوق الاجتماعي
15 084	15 084		احتياطيات ذات نظام خاص
12 635	12 635		احتياطيات زيادة القيمة
38 700	38 700		احتياطيات اختيارية أخرى
(154 809)	(228 695)		نتائج مرحلة
(73 887)	(81 102)		نتيجة في طور التخصيص
(81 102)	(58 311)		النتيجة المحاسبية للسنة
(126 516)	(184 822)		المجموع

طبقا للائحة السادسة للجلسة العامة العادية المنعقدة بتاريخ 08 جانفي 2026، تم توزيع النتيجة المحاسبية لسنة 2024 كالآتي:

(228 696)	نتائج مرحلة
(81 102)	النتيجة المحاسبية لسنة 2024
(309 798)	نتائج مرحلة 2024

تتفصل النتائج المرحلة كالاتي:

السنة المحاسبية	سنة التخصيص	نتائج في طور التخصيص	خسائر مرحلة استهلاكات مؤجلة	المجموع	التغيرات المحاسبية	أثر على النتائج المرحلة	المجموع العام
(1)	(2)	(3)	(4)=(1)+(2)+(3)	(5)	(5)+(4)		
2011	2012	(72)	(72)	(72)	(72)	(72)	
2012	2013	11 285	1 221	12 506	6 771	19 277	19 205
2013	2014	18 704	1 251	19 955		19 955	39 160
2014	2015	2 377	1 375	3 752	(400)	3 352	42 512
2015	2016	6 598	1 468	8 066	(176)	7 890	50 402
2016	2017	(7 372)	2 034	(5 338)	(109)	(5 447)	44 955
2017	2018	(4 595)	2 372	(2 223)		(2 223)	42 732
2018	2019	(1 460)	1 175	(285)	(376)	(661)	42 071
2019	2020	3 634	(795)	2 839	(68)	2 771	44 842
2020	2021	12 824	2 012	14 836	(3 197)	11 639	56 481
2021	2022	1 309	(4 981)	(3 672)		(3 672)	52 809
2022	2024	100 160	1 840	102 000		102 000	154 809
2023	2025	71 656	2 231	73 887		73 887	228 696
2024	2025	81 102		81 102		81 102	309 798
				-		-	
المجموع		81 102	215 048	11 203	307 353	2 445	309 798

1.13. رأس المال

يتكون رأس مال البنك التونسي السعودي من 1 000 000 سهم تبلغ القيمة الاسمية للسهم الواحد 100 دينار و يتوزع كالاتي:

البيان	العدد	المبلغ	%
مساهمون تونسيون مقيمون:			
* الدولة التونسية	492 499	49 249 900	49,2499 %
*صندوق التقاعد والحبطة الاجتماعية	3 750	375 000	0,375 %
*الديوان الوطني للسياحة التونسية	1 250	125 000	0,125 %
*الشركة التونسية للأنشطة البترولية	1 250	125 000	0,125 %
*تونس الجوية	1 250	125 000	0,125 %
*الخزينة العامة	1	100	0,0001 %
- مساهمون أجانب غير مقيمون:			
* دولة المملكة العربية السعودية	500 000	50 000 000	50 %
المجموع	1 000 000	100 000 000	100 %

توضيح رقم 14 : تعهدات وكفالات خارج الموازنة

1.14 التعهدات الممنوحة

بلغ إجمالي التعهدات والكفالات الممنوحة 192 463 ألف دينار في نهاية 2025، مقابل 221 935 ألف دينار لسنة 2024 ، وهي مفصلة كالآتي :

النسبة	التغير	2024	2025	البيان
-10.38	(11 454)	110 398	98 944	خصوم محتملة
-10.38%	(11 454)	110 398	98 944	تعهدات تمويل لفائدة الحرفاء
-16.15%	(18 018)	111 537	93 519	تعهدات ممنوحة للحرفاء
-57.97%	(2 467)	4 255	1 788	إعتمادات مستندية
-0.73%	(551)	75 282	74 731	الضمانات و الكفالات المقدمة
-46.88%	(15 000)	32 000	17 000	الأصول المقدمة كضمان
-13.28%	(29 472)	221 935	192 463	المجموع

2.14 التعهدات المستلمة

بلغت التعهدات المستلمة 626 552 دينار عند قفل حساب سنة 2025، مقابل 668 992 ألف دينار عند قفل حساب سنة 2024.

وتشمل التعهدات المستلمة الضمانات الآتية :

النسبة	التغير	2024	2025	البيان
-4.23%	(27 650)	654 202	626 552	ضمانات مقبولة على قروض ممنوحة جارية ومصنفة
-100.00%	(14 790)	14 790	0	ضمانات مقبولة من الحرفاء/إتفاقية البيع و إعادة الشراء
-6.34%	(42 440)	668 992	626 552	المجموع

5.4 -إيضاحات حول قائمة النتائج:

توضيح رقم 15 : تطور الناتج البنكي الصافي

1.15. تطور الناتج البنكي الصافي:

ارتفع الناتج البنكي الصافي في 31 ديسمبر 2025، ليلبلغ 15 166 ألف دينار مقابل 11 307 ألف دينار عند إقفال 2024، أي بارتفاع نسبة 34.13 % و يتكون هذا البند من العناصر التالية:

النسبة	التغير	2024	2025	مذكرة	البند
					إيرادات الإستغلال البنكي
-4.09%	(1 934)	47 270	45 336	2.15	فوائد مستلمة وإيرادات أخرى
-6.62%	(969)	14 636	13 667	3.15	عمولات
35.72%	6 871	19 237	26 108	4.15	أرباح المحفظة التجارية والعمليات المالية
23.38%	1 207	5 162	6 369	5.15	أرباح محفظة الإستثمار
6.00%	5 175	86 305	91 480		مجموع إيرادات الإستغلال البنكي
					أعباء الإستغلال البنكي
1.71%	(1 267)	(74 279)	(75 546)	6.15	فوائد مدفوعة وأعباء أخرى
5.15%	(37)	(718)	(755)	7.15	عمولات مدينة
1200.00%	(12)	(1)	(13)	8.15	خسائر علي محفظة العمليات التجاري
1.75%	(1 316)	(74 998)	(76 314)		مجموع أعباء الإستغلال البنكي

الناتج البنكي الصافي 34.13% 3 859 11 307 15 166

2.15. فوائد مستلمة وإيرادات أخرى

بلغ مجموع الفوائد المستلمة والإيرادات الأخرى 45 336 ألف دينار في نهاية 2025 مقابل 47 270 ألف دينار في نهاية 2024، مسجلا انخفاضا قدره 1 934 ألف دينار:

النسبة	التغير	2024	2025	البيان
-3.87%	(413)	10 661	10 248	فوائد على القروض الطويلة المدى
-6.96%	(991)	14 232	13 241	فوائد على القروض المتوسطة المدى
-4.22%	(226)	5 353	5 127	فوائد على قروض الاستغلال
0.23%	5	2 215	2 220	فوائد على عمليات الخصم التجاري
-20.08%	(157)	782	625	فوائد على تسهيل الديون الإدارية
7.46%	20	268	288	فوائد على قروض غير قابلة للتعبئة
-13.43%	(110)	819	709	فوائد على القروض بالعملة
3.11%	20	643	663	فوائد على تمويل المخزون
-85.58%	(89)	104	15	فوائد على التّمويل المسبق للصفقات العمومية
-2.51%	(11)	439	428	فوائد على القروض الموسميّة
115.66%	96	83	179	فوائد على التّمويل المسبق للصادرات
14.90%	131	879	1 010	فوائد على قروض الإيجار المالي
-4.17%	(162)	3 885	3 723	فوائد التأخير على القروض
4.28%	214	5 005	5 219	فوائد علي حسابات مدينة للحرفاء
-23.26%	(20)	86	66	لفوائد الدائنة على حسابات المراسلين
-17.31%	(440)	2 542	2 102	الإيرادات الأخرى
-4.47%	(1 907)	42 643	40 736	إجمالي فوائد القروض

النسبة	التغير	2024	2025	البيان
-8.65%	(147)	1 700	1 553	فوائد على قروض يوم بيوم بين البنوك و المؤسسات المالية
4.10%	120	2 927	3 047	فوائد على قروض لأجل بين البنوك و المؤسسات المالية
0.58%	(27)	4 627	4 600	إجمالي فوائد التوظيفات
-4.09%	(1 934)	47 270	45 336	المجموع

3.15. عمولات

بلغ مجموع العمولات 13 667 ألف دينار في نهاية 2025، مقابل 14 636 ألف دينار عند إقفال حسابات 2024، وتتفصل على النحو الآتي:

النسبة	التغير	2024	2025	البيان
-33.16%	(1 740)	5 248	3 508	عمولات علي المعاملات المتعلقة بوسائل الدفع
-84.46%	(1 842)	2 181	339	عمولات على اشعار
-55.36%	(93)	168	75	عمولات أخرى علي الصكوك
37.08%	99	267	366	عمولات علي التحويلات المصرفية
3.65%	96	2 632	2 728	عمولات علي نشاط التقديات
71.66%	1 148	1 602	2 750	عمولات علي الحسابات المدينة
-2.03%	(16)	787	771	عمولات علي نشاط التجارة الخارجية
4.34%	79	1 819	1 898	عمولات مسك الحساب
-3.76%	(146)	3 887	3 741	عمولات تعهدات
-5.82%	(158)	2 713	2 555	عمولات علي الالتزامات بالتوقيع
18.82%	16	85	101	عمولات تأمينات " سليم "
-0.95%	(10)	1 052	1 042	عمولات تعهدات و دراسات
16.22%	6	37	43	عمولات علي تعهدات قصيرة المدى
-22.68%	(293)	1 292	999	عمولات أخرى
-6.62%	(969)	14 636	13 667	المجموع

4.15. أرباح المحفظة التجارية والعمليات المالية

بلغ مجموع أرباح الحافظة التجارية والعمليات المالية 26 108 ألف دينار لسنة 2025، مقابل 19 237 ألف دينار لسنة 2024 :

النسبة	التغير	2024	2025	البيان
26.44%	4 662	17 635	22 297	فوائد على سندات الخزينة
26.57%	93	350	443	أرباح على عمليات الصرف
494.34%	262	53	314	أرباح على التوقيت في سندات الخزينة
369.23%	816	221	1 037	قيمة مضافة لإعادة تقييم سندات الخزينة
105.34%	1 025	973	1 999	استرجاع مخصصات لتغطية انخفاض قيمة الأسهم
260.00%	13	5	18	استرجاع مخصصات لتغطية انخفاض قيمة الحصص الجماعية للاستثمار
35.72%	6 871	19 237	26 108	المجموع

5.15. أرباح محفظة الإستثمار

بلغ مجموع أرباح محفظة الاستثمار 6 369 ألف دينار لسنة 2025 مقابل 5 162 ألف دينار لسنة 2024، وتقدم كما يلي:

البيان	2025	2024	التغير	النسبة
حصص الأرباح	1348	539	809	150.09%
فوائد على قروض رقابية	4 894	4 487	407	9.07%
بدل الحضور	127	136	(9)	-6.62%
المجموع	6 369	5 162	1 207	23.38%

6.15. الفوائد المتحتملة و الأعباء المماثلة

يبلغ مجموع هذا البند، 75 546-ألف دينار عند تاريخ الإقفال:

البيان	2025	2024	التغير	النسبة
فوائد مدفوعة للحرفاء	(65 452)	(60 409)	(5 043)	8.35%
فوائد مدفوعة للحرفاء علي إيداعات لأجل	(34 471)	(35 436)	965	-2.72%
فوائد مدفوعة للحرفاء علي إيداعات تحت الطلب	(18 328)	(12 050)	(6 278)	52.10%
فوائد مدفوعة للحرفاء علي إيداعات إيدار	(12 653)	(12 923)	270	-2.09%
فوائد على اقتراضات (اتفاقيات إعادة الشراء (REPO)	(4 701)	(7 650)	2 949	-38.55%
فوائد على الاقتراضات بالسوق النقدية بين البنوك	(3 950)	(4 703)	753	-16.01%
فوائد على الاقتراضات بالسوق النقدية بالدينار	(3 852)	(4 107)	255	-6.21%
فوائد على الاقتراضات بالسوق النقدية بالعملة	(98)	(596)	498	-83.56%
أعباء أخرى	(1 443)	(1 517)	74	-4.88%
المجموع	(75 546)	(74 279)	(1 267)	1.71%

7.15. العمولات المتحتملة

البيان	2025	2024	التغير	النسبة
العمولات المتحتملة على نشاط التقديات	(755)	(718)	(37)	5.15%
المجموع	(755)	(718)	(37)	5.15%

8.15. خسائر المحفظة التجارية والعمليات المالية

البيان	2025	2024	التغير	النسبة
انخفاض قيمة علي سندات تجارية	(13)	(1)	(12)	1200.00%
مخصصات لتغطية انخفاض قيمة الحصص الجماعية للاستثمار	-	-	-	0.00%
المجموع	(13)	(1)	(12)	1200.00%

توضيح رقم 16 : مخصصات المدخرات ونتيجة تصحيح قيم المستحقات وخارج موازنة وخصوم

تتفصل جملة مخصصات المدخرات ونتيجة تصحيح قيم المستحقات وخارج موازنة وخصوم لسنة 2025، كالآتي :

النسبة	التغير	2024	2025	البيان
-19.67%	11 110	(56 495)	(45 385)	مخصصات لتغطية المستحقات المشكوك في استخلاصها
2525.81%	(2 349)	(93)	(2 442)	مخصصات على المستحقات المرتبطة
-100.00%	439	(439)	-	خسائر على مستحقات تم التفويت فيها
-79.21%	762	(962)	(200)	مخصصات لتغطية المخاطر والأعباء
-100.00%	257	(257)	-	مخصصات المدخرات على القضايا
-100.00%	4 892	(4 892)	-	الخسائر الناجمة عن الحكم النهائي في القضايا
-100.00%	1 049	(1 049)	-	الخسائر بعنوان المخاطر والأعباء
-100.00%	814	(814)	-	الخسائر الناجمة عن خطايا قانون الصرف
-90.87%	199	(219)	(20)	مخصصات المدخرات على مبالغ معلقة بالحسابات البنكية
27.32%	(2 007)	(7 347)	(9 354)	خسائر على مستحقات تم شطبها
135.94%	(522)	(384)	(906)	مخصصات علي أصول أخرى
-56.74%	838	(1 477)	(639)	الخسائر الناجمة عن التخلي على العمولات و الفوائد المرتبطة بالحسابات المدينة
-20.80%	15 482	(74 428)	(58 946)	مجموع المخصصات و الخسائر على مستحقات
55.34%	7 480	13 516	20 996	استرجاع مدخرات لتغطية المستحقات المشكوك في استخلاصها
44.51%	292	656	948	استرجاع مدخرات على المستحقات المرتبطة
-100.00%	(301)	301	-	إسترجاع فوائد مخصصة على مستحقات تم التفويت فيها
-100.00%	(138)	138	-	إسترجاع مدخرات على مستحقات تم التفويت فيها
-3.61%	(181)	5 012	4 831	إسترجاع مدخرات علي مستحقات تم شطبها
93.70%	2 188	2 335	4 523	إسترجاع فوائد مخصصة علي مستحقات تم شطبها
-100.00%	(5 617)	5 617	-	استرجاع مدخرات على القضايا
30.49%	375	1 230	1 605	استرجاع مدخرات لتغطية المخاطر والأعباء
345.42%	2 601	753	3 354	استرجاع المدخرات الجماعية
-100.00%	(92)	92	-	إسترجاع فوائد مخصصة على الحسابات المدينة
328.47%	450	137	587	إسترجاع مدخرات على أصول أخرى
95.51%	85	89	174	إسترجاع مدخرات على مبالغ معلقة بالحسابات البنكية
56.01%	13 290	23 728	37 018	مجموع استرجاع المخصصات و الخسائر على مستحقات
-56.75%	28 772	(50 700)	(21 928)	المجموع

توضيح رقم 17: مخصصات المدخرات ونتيجة تصحيح قيم محفظة الاستثمار

البيان	2025	2024	التغير	النسبة
مخصصات لتغطية انخفاض قيمة الأسهم	(2 854)	(990)	(1 864)	188.28%
خسائر علي مساهمات مغطات بمدخرات	-	(725)	725	-100.00%
استرجاع مدخرات على المساهمات	99	1465	(1 366)	-93.24%
المجموع	(2 755)	(250)	(2 505)	1002.00%

توضيح رقم 18: إيرادات إستغلال أخرى

تشتمل إيرادات الإستغلال الأخرى، والتي بلغت 116 ألف دينار في نهاية 2025 مقابل 100 ألف دينار عند تاريخ إقفال سنة 2024، على البنود التالية:

البيان	2025	2024	التغير	النسبة
أكرية /المباني الغير مرتبطة بالإستغلال	47	45	2	4.44%
فوائد على قروض الموظفين	37	44	(7)	-15.91%
إيرادات مختلفة	32	11	21	190.91%
المجموع	116	100	16	16.00%

توضيح رقم 19 : أجور وتكاليف إجتماعية

بلغ مجموع أجور وتكاليف إجتماعية في تاريخ الإقفال 33 417 - ألف دينار في 31 ديسمبر 2025، يبينها الجدول الآتي :

البيانات	2025	2024	التغير	النسبة
أجور	(24 139)	(23 585)	(554)	2.35%
أعباء اجتماعية	(7 686)	(7 273)	(413)	5.68%
أعباء أخرى للموظفين (ملبس، تكوين، مصالح إجتماعية)	(931)	(879)	(52)	5.92%
مساهمة التأمين بعنوان مكافأة نهاية الخدمة	(661)	(453)	(208)	45.92%
المجموع	(33 417)	(32 190)	(1 227)	3.81%

توضيح رقم 20 : أعباء الإستغلال العام

بلغ إجمالي أعباء الإستغلال في نهاية 2025، ما قدره 12 582 - ألف دينار يكون تفصيلها كالاتي:

البيان	2025	2024	التغير	النسبة
أعباء خدمات خارجية	(989)	(1 110)	121	-10.90%
أعباء خدمات خارجية أخرى إشهار مهمات هاتف ...	(3 274)	(3 633)	358	-9.85%
أتعاب الوسطاء الصيانة والتأمين والماء والغاز	(3 472)	(3 689)	217	-5.88%
أعباء الاستغلال المختلفة	(3 979)	(3 577)	(402)	11.24%
الرسوم والضرائب	(868)	(733)	(135)	18.42%
المجموع	(12 582)	(12 742)	159	-1.25%

توضيح رقم 21 : مخصصات الإستهلاكات ومدخرات علي أصول ثابتة

بلغ إجمالي مخصصات الإستهلاكات ومدخرات علي أصول ثابتة 859 2- ألف دينار سنة 2025 مقابل 341 2- ألف دينار عند إقفال سنة 2024. وتتكون مخصصات السنة من البنود الآتية:

النسبة	التغير	2024	2025	البيان
0.00%	(0)	(50)	(50)	مخصصات لإستهلاكات بناءات المقر
40.51%	(128)	(316)	(444)	مخصصات لإطفاءات برمجيات إعلامية
0.00%	(0)	(16)	(16)	مخصصات لإستهلاكات فرع صفاقس
-25.00%	1	(4)	(3)	مخصصات لإستهلاكات أجهزة و معدات
-3.36%	2	(55)	(53)	مخصصات لإستهلاكات معدات نقل
90.35%	(440)	(487)	(927)	مخصصات لإستهلاكات معدات إعلامية
41.67%	(10)	(24)	(34)	مخصصات لإستهلاكات معدات مكاتب
0.00%	(0)	(25)	(25)	مخصصات لإستهلاكات أثاث مكاتب
2.28%	(17)	(745)	(763)	مخصصات لإستهلاكات الترتيبات و التهيئات
-9.49%	50	(527)	(477)	مخصصات إستهلاكات وترتيبات الفروع
0.00%	(0)	(66)	(66)	مخصصات الأصول الثابتة خارج الاستغلال
23.45%	(543)	(2 315)	(2 858)	مجموع مخصصات استهلاكات الأصول الثابتة المادية و الغير مادية
100.00%	26	(26)	-	مخصصات لإطفاءات مصاريف دراسة
-22.08%	517	(2 341)	(2 859)	المجموع

توضيح رقم 22 : أرباح وخسائر عادية أخرى

يحلل هذا البند على النحو التالي:

النسبة	التغير	2024	2025	البيان
304.17%	(292)	(96)	(388)	خسائر مرتبطة بسنوات فارطة
961.29%	596	62	658	أرباح مرتبطة بسنوات فارطة
-12.77%	(6)	47	41	فائض في الخزينة
7.69%	(1)	(13)	(14)	عجز في الخزينة
27.27%	3	11	14	أرباح استثنائية
-94.44%	51	(54)	(3)	خسائر استثنائية
0.00%	-	(38)	(38)	خطية تأخير
-100.00%	73	(73)	-	خطية مؤشر القروض على الودائع
100%	5	-	5	أرباح في القيمة في بيع أسهم مساهمات
-278.57%	429	(154)	275	المجموع

توضيح رقم 23 : الضريبة على دخل الشركات

أقفلت موازنة سنة 2025، على نتيجة جبائية سلبية. ولذلك، و تطبيقا لما ورد بالفقرة الثانية من الفصل 49 من مجلة الضريبة على الشركات وللـفصل المنقح له رقم 43 من قانون المالية للتصرف لسنة 2005، حيث يكون الأداء الأدنى المستوجب في هذه الحالة 0.2 % من رقم المعاملات الخام لكامل السنة.

و بالتالي، فإن الأداء لسنة 2025، بلغ 317 ألف دينار مقابل 270 ألف دينار في موفى 2024 .

توضيح رقم 24 : رصيد ربح/خسارة على عناصر خارقة للمعادة

البيان	2025	2024	التغير	النسبة
ضرائب ضرفية	(10)	(10)	0	%0
المجموع	(10)	(10)	0	%0.00

توضيح رقم 25 : إيضاحات حول جدول التدفقات النقدية:

بلغ رصيد السيولة وما يعادل السيولة 53 975 ألف دينار في 2025.12.31 مقابل 40 300 ألف دينار في 2024.12.31.

البنود	2025/12/31	2024/12/31
التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة الاستغلال	74 923	42 961
التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة الاستثمار	6 931	(12 956)
التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة التمويل	(68 179)	15 689
التغير الصافي في السيولة أو ما يعادلها خلال الفترة المحاسبية	13 675	45 694
السيولة أو ما يعادل السيولة في بداية الفترة المحاسبية	40 300	(5 394)
السيولة أو ما يعادل السيولة في نهاية الفترة المحاسبية	53 975	40 300

البيان	2025	2024	التغير
الخزينة و الحسابات لدى البنك المركزي والبريد والخزينة	30 571	28 155	2 416
أموال على مراسلين من الخارج	5 453	5 363	90
رصيد الإقتراضات و التوضيفات على السوق النقدية	17 951	6 782	11 169
مجموع السيولة و ما يعادلها	53 975	40 300	13 675

إيضاحات أخرى حول القوائم المالية

1- العلاقات مع الأطراف الأخرى المرتبطة

1.1- اتفاقية كراء مكاتب لاستعمال مهني

- بموجب عقد بتاريخ 22 أبريل 2022 تمّ تنقيح عقد كراء بين البنك التونسي السعودي والتونسية السعودية للاستخلاص المبرم بتاريخ 04 نوفمبر 2016 و الذي تمّ تنقيحه سابقا بتاريخ 01 أبريل 2019 و يستأجر بموجبه البنك محلا متكونا بالأساس من 8 مكاتب و مكان موزع الي، كائن بالطابق الارضي لمبنى التونسية السعودية للاستخلاص بمقابل 54.924 دينار (191,4 دينار للمتر مربع) في السنة تدفع اول كل ثلاثي مع زيادة سنوية ب5% .

بلغت الأعباء المسجلة بعنوان سنة 2025 ما قدره 63.582 دينار دون احتساب الأداء على القيمة المضافة.

- تم ابرام عقد كراء بين البنك التونسي السعودي والشركة التونسية السعودية للوساطة بتاريخ 20 أكتوبر 2016 يستأجر بموجبه البنك محلا تجاريا تبلغ مساحته 160 متر مربع تقريبا وحق استعمال 02 مواقف سيارات وذلك من 01 نوفمبر 2016 إلى غاية 31 ديسمبر 2019 يتجدد ضمنا لمدة سنة واحدة بمقابل 96.000 دينار في السنة تدفع اول كل ثلاثي مع زيادة سنوية ب5% ابتداء من 01 جانفي 2019.

بلغت الأعباء المسجلة بعنوان سنة 2025 ما قدره 130 082 دينار دون احتساب الأداء على القيمة المضافة

2.1- اتفاقيات مبرمة مع التونسية السعودية للوساطة متعلقة بالصندوق المشترك للتوظيف "كنوز" :

أبرم البنك اتفاقيتين مع التّونسيّة السّعوديّة للوساطة بصفتها الشّركة المتصرّفة في الصندوق المشترك للتوظيف "كنوز" تتمثل في ما يلي:

- إتفاقيّة يقوم بموجبها البنك التونسي السعودي بإيداع أموال وسندات الصندوق المشترك للتوظيف "كنوز" لديه وفي المقابل، يتحصّل البنك على عمولة تحتسب يوميا بنسبة 0,25 % من الأصول الصّافية للصّندوق. وبلغت مجموع الإيرادات المسجلة بعنوان سنة 2025 ما قدره 1.527 دينار .

- إتفاقيّة يقوم بموجبها البنك التونسي السعودي بتوزيع حصص الصندوق المشترك للتوظيف "كنوز" في مختلف فروعهِ. ويتحصّل البنك مقابل ذلك على عمولة تساوي حصة البنك في العمولة المدفوعة من قبل الصندوق للتونسية السعودية للوساطة. تحتسب هذه الحصة يوميا بنسبة 0,35% من الأصول الصّافية للصّندوق المشترك للتوظيف "كنوز" ضارب جاري الاكتتابات الصافية من الإسترجاعات للمكتتبين بوساطة البنك التونسي السعودي قاسم جاري الاكتتابات الجملة الصافية من الإسترجاعات. ولم يقع تسجيل إيرادات في سنة 2025 بعنوان هاته الاتفاقية.

3.1- اتفاقيات مبرمة مع شركة الاستثمار ذات رأس المال المتغيّر "الحفاظ":

قام البنك بإبرام اتفاقيات مع شركة الاستثمار ذات رأس المال المتغيّر "الحفاظ" تتمثل في ما يلي:

- إتفاقيّة تتعلّق بإيداع أموال شركة "الحفاظ" وسنداتها لدى البنك ويتقاضى البنك مقابل ذلك عمولة تساوي 0,15 % من الأصول الصّافية للشركة تحتسب يوميا. ويبلغ مجموع الإيرادات المسجلة بالنسبة لسنة 2025 مبلغ 12.362 دينار .

- إتفاقية توزيع يقوم بموجبها البنك بتسويق "الحفاظ" للإستثمار في فروعه يتقاضى بموجبها عمولة تحتسب يوميا بنسبة 0,25 % من الأصول الصافية للحفاظ للإستثمار ضارب جاري الاكتتابات الصافية من الإسترجاعات للمكتتبين بوساطة البنك التونسي السعودي قاسم جاري الاكتتابات الجمالية الصافية من الإسترجاعات. بلغت الإيرادات المسجلة في سنة 2025 مبلغ 2.482 دينار.

4.1- اتفاقيات مبرمة مع التونسية السعودية للوساطة متعلقة بالصندوق المشترك للتوظيف "افاق":

أبرم البنك إتفاقيتين مع التّونسيّة السّعوديّة للوساطة بصفتها الشّركة المتصرّفة في الصندوق المشترك للتوظيف "افاق" تتمثل في ما يلي:

- إتفاقية يقوم بموجبها البنك التونسي السعودي بإيداع أموال وسندات الصندوق المشترك للتوظيف "افاق" لديه وفي المقابل، يتحصّل البنك على عمولة تحتسب يوميا بنسبة 0,2 % من الأصول الصافية للصندوق. بلغت الإيرادات المسجلة في سنة 2025 مبلغ 485 دينار.

- إتفاقية يقوم بموجبها البنك التونسي السعودي بتوزيع حصص الصندوق المشترك للتوظيف "افاق" في مختلف فروعه. ويتحصل البنك مقابل ذلك على عمولة تساوي حصة البنك في العمولة المدفوعة من قبل الصندوق للتونسية السعودية للوساطة. تحتسب هذه الحصة يوميا بنسبة 0,4 % من الأصول الصافية للصندوق المشترك للتوظيف "افاق" ضارب جاري الاكتتابات الصافية من الإسترجاعات للمكتتبين بوساطة البنك التونسي السعودي قاسم جاري الاكتتابات الجمالية الصافية من الإسترجاعات. ولم يقع تسجيل إيرادات في سنة 2025 بعنوان هاته الاتفاقية.

5.1- اتفاقيات مبرمة مع التونسية السعودية للوساطة متعلقة بالصندوق المشترك للتوظيف "الامتياز":

أبرم البنك إتفاقيتين مع التّونسيّة السّعوديّة للوساطة بصفتها الشّركة المتصرّفة في الصندوق المشترك للتوظيف "الامتياز" تتمثل في ما يلي:

- إتفاقية يقوم بموجبها البنك التونسي السعودي بإيداع أموال وسندات الصندوق المشترك للتوظيف "الامتياز" لديه وفي المقابل، يتحصّل البنك على عمولة تحتسب يوميا بنسبة 0,2 % من الأصول الصافية للصندوق. ويبلغ مجموع الإيرادات المسجلة بالنسبة لسنة 2025 مبلغ 994 دينار.
- إتفاقية يقوم بموجبها البنك التونسي السعودي بتوزيع حصص الصندوق المشترك للتوظيف "الامتياز" في مختلف فروعه. ويتحصل البنك مقابل ذلك على عمولة تساوي حصة البنك في العمولة المدفوعة من قبل الصندوق للتونسية السعودية للوساطة. تحتسب هذه الحصة يوميا بنسبة 0,3 % من الأصول الصافية للصندوق المشترك للتوظيف "الامتياز" ضارب جاري الاكتتابات الصافية من الإسترجاعات للمكتتبين بوساطة البنك التونسي السعودي قاسم جاري الاكتتابات الجمالية الصافية من الإسترجاعات. بلغت الإيرادات المسجلة في سنة 2025 مبلغ 582 دينار.

6.1- اتفاقيات مبرمة مع التونسية السعودية للوساطة متعلقة بالصندوق المشترك للتوظيف "وفاء":

أبرم البنك إتفاقيتين مع التّونسيّة السّعوديّة للوساطة بصفتها الشّركة المتصرّفة في الصندوق المشترك للتوظيف "وفاء". تتمثل في ما يلي:

- إتفاقية يقوم بموجبها البنك التونسي السعودي بإيداع أموال وسندات الصندوق المشترك للتوظيف "وفاء" لديه. وفي المقابل، يتحصل البنك على عمولة تحتسب يوميًا بنسبة 0,15% من الأصول الصّافية للصندوق. ويبلغ مجموع الإيرادات المسجلة بالنسبة لسنة 2025 مبلغ 44.045 دينار.
- إتفاقية يقوم بموجبها C بتوزيع حصص الصندوق المشترك للتوظيف "وفاء" في مختلف فروعه. ويتحصل البنك مقابل ذلك على عمولة تساوي حصة البنك في العمولة المدفوعة من قبل الصندوق للتونسية السعودية للوساطة. تحتسب هذه الحصة يوميًا بنسبة 0,25% من الأصول الصّافية للصندوق المشترك للتوظيف "وفاء" ضارب جاري الاكتتابات الصافية من الإسترجاعات للمكتتبين بوساطة البنك التونسي السعودي قاسم جاري الاكتتابات الجمالية الصافية من الإسترجاعات يقع اقتسامها مع التونسية السعودية للوساطة حسب نسبة الاكتتابات. بلغت الإيرادات المسجلة في سنة 2025 مبلغ 2.057 دينار.

7.1- اتفاقيات تصرف لحساب البنك مبرمة مع التونسية السعودية للإستخلاص :

تمّ ابرام اتفاقية بتاريخ 20 أكتوبر 2016 يتم بموجبها استخلاص ديون لحساب البنك من قبل الشركة الفرعية لاستخلاص الديون وتتقاضى هذه الأخيرة:

- 250 دينار على كل ملف يحال إليها،
 - عمولة تتراوح بين 3% و 15% حسب مآل استخلاص الملف.
- بلغ مجموع الأعباء المسجلة بعنوان سنة 2025 ما قدره 386.759 دينار دون احتساب الأداء على القيمة المضافة.

2- الخصوم المحتملة

خضع البنك التونسي السعودي إلى مراقبة جبائية معمقة شملت الضرائب والمعاليم والأداءات المتعلقة بالفترة الممتدة من 01 جانفي 2021 الى 31 ديسمبر 2024 ، و التي أدت الى إعلام أولي بالنتائج في 17 جوان 2026 حيث أسفرت عن مطالبة البنك بمبلغ قدره 289,806 ألف دينار باعتبار خطايا التأخير و التي بلغت 211,090 ألف دينار ، إضافة إلى تعديل الخسارة الجبائية المؤجلة بمبلغ 76.381 ألف دينار و ضبط فائض الضريبة على الشركات بـ 1.172 ألف دينار. وقد افضت هذه العملية الى ابرام صلح جزئي بالنسبة للضرائب والمعاليم والأداءات باستثناء الضريبة على الشركات بما قدره 124,206 ألف دينار ، و تم تكوين مدخرات في شأنها.

اعترض البنك على بند التعديل الضريبي المتعلق بالخسارة الجبائية المؤجلة و يعمل حاليا على إعداد إجابته وتجميع الوثائق المؤيدة لموقفه، وذلك بهدف التفاوض مع الإدارة الجبائية ، و بالتالي لا يمكن في الوقت الحالي تقدير النتيجة المحتملة لهذه الوضعية على الأصول و الاموال الذاتية للبنك.

3-المعلومات المتعلقة بالعوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG)

عملاً ببلاغي هيئة السوق المالية الصادرين بتاريخ 25 ديسمبر 2025 و13 فيفري 2026، يقدم البنك التونسي السعودي فيما يلي المعلومات المتعلقة بالعوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) التي يمكن أن يكون لها تأثير على وضعيته المالية ونتائج نشاطه وآفاقه المستقبلية.

1.3 نمط الحوكمة

في تاريخ إعداد القوائم المالية، تدرج الجوانب المتعلقة بالعوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة ضمن الإطار العام لمنظومة حوكمة المخاطر المعتمدة بالبنك.

ويتولى مجلس الإدارة الإشراف العام على مختلف المخاطر التي يتعرض لها البنك.

كما يعتزم البنك إرساء إطار حوكمة خاص بالعوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة بصفة تدريجية، بما يضمن الإشراف المنظم على المخاطر والفرص التي قد تترتب عنها آثار مالية ملحوظة.

وتتولى الإدارة العامة مسؤولية تنفيذ التوجهات التي يحددها مجلس الإدارة، وتسهر على الإدماج التدريجي للاعتبارات البيئية والاجتماعية والحوكمة ضمن آليات التسيير والتصرف ومتابعة أنشطة البنك.

2.3 استراتيجية البنك في مجال العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة

يتعرض البنك التونسي السعودي للعوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة بصفة غير مباشرة أساساً من خلال أنشطة حرفائه والقطاعات الاقتصادية التي يقوم بتمويلها، وكذلك من خلال التطورات التنظيمية والاقتصادية المرتبطة بالانتقال الطاقوي.

وسيعتمد البنك مقاربة تدريجية تهدف إلى إدماج العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة ضمن استراتيجيته العامة، وذلك من خلال:

- إدراج معايير بيئية واجتماعية ومعايير الحوكمة ضمن دراسة ملفات القروض؛
- تحديد القطاعات الاقتصادية الأكثر عرضة للمخاطر البيئية والمناخية؛
- تعزيز مراعاة الجوانب البيئية والاجتماعية ضمن عملياته الداخلية؛
- الارتقاء تدريجياً بمستوى الشفافية وجودة المعلومات المتعلقة بالعوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة.

3.3 إدارة المخاطر والفرص المرتبطة بالعوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة

يتم تقييم المخاطر والفرص المرتبطة بالعوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة في إطار المنظومة الشاملة لإدارة المخاطر، وذلك وفقاً للمبادئ المنصوص عليها بالإطار المفاهيمي للمحاسبة.

وفي تاريخ إعداد القوائم المالية المختومة في 31 ديسمبر 2025، لم يتم تحديد أي مخاطر مرتبطة بالعوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة من شأنها، في هذه المرحلة، أن تُحدث تأثيراً مالياً جوهرياً على الوضعية المالية أو نتائج نشاط البنك.

وستخضع هذه التقييمات إلى المتابعة والتحيين بصفة دورية تبعاً لتطور المعطيات المتاحة والإطار المرجعي المعتمد.

4.3 مؤشرات العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة

بالنظر إلى المستوى الحالي للنظام المعلوماتي والمعطيات المتوفرة، لا يتوفر لدى البنك في هذه المرحلة مؤشرات كمية ومجموعة تتعلق بالعوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة.

غير أن البنك يعتزم، بالتوازي مع تطوير قواعد بياناته وأنظمتها المعلوماتية، وضع مؤشرات إضافية بصفة تدريجية، كمية ونوعية، تتعلق بمخاطر الاستدامة، إلى جانب العمل على إرساء منظومة متابعة وإعداد تقارير خاصة بالعوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة.

التقرير العام لمراقبي الحسابات القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

حضرات السادة المساهمين بالبنك التونسي السعودي،

I- تقرير حول تدقيق القوائم المالية

الرأي بتحفظات

تنفيذاً لمهمة مراقبة الحسابات التي أوكلت إلينا، قمنا بالتدقيق في القوائم المالية للبنك التونسي السعودي والتي تشتمل على الموازنة وجدول التعهدات خارج الموازنة في 31 ديسمبر 2025 وقائمة النتائج وجدول التدفقات النقدية للسنة المنتهية بذات التاريخ، وكذلك الإيضاحات التي تحتوي على ملخص للمبادئ والطرق المحاسبية المعتمدة وكذلك على بيانات تفصيلية أخرى. تم ضبط هذه القوائم المالية من طرف مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ 2 جويلية 2026 على ضوء المعلومات المتوفرة في ذات التاريخ وتبين هاته القوائم المالية جملة للموازنة بما قيمته 875.008 ألف دينار ونتيجة محاسبية سلبية قدرها 58.311 ألف دينار.

في رأينا، وما عدا التحفظات المبينة أسفله وانعكاساتها المحتملة فإن القوائم المالية المرفقة لهذا التقرير تعكس بصفة وفيّة، من كافة النواحي الجوهرية، الوضعية المالية للبنك التونسي السعودي كما هي في 31 ديسمبر 2025 ونتيجة عملياته وجدول تدفقاته للسنة المنتهية في نفس التاريخ، وفقاً للمبادئ المحاسبية المعتمدة بالبلاد التونسية في ظل احترام فرضية مواصلة النشاط.

أساس الرأي بتحفظات

تمت عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية المعتمدة في البلاد التونسية. إن مسؤولياتنا بموجب هذه المعايير مفصلة أكثر ضمن بند مسؤوليات مدققي الحسابات حول تدقيق القوائم المالية الواردة في تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن البنك التونسي السعودي وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي المطبقة على مراجعة القوائم المالية في البلاد التونسية، وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه القواعد. إننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتكون أساساً لرأينا بالتحفظات الآتي ذكرها:

1. عدم يقين جوهري فيما يخص مواصلة نشاط البنك:

1.1 خلافاً لمقتضيات الفصل 74 من القانون البنكي عدد 48 لسنة 2016 المتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية لا تفوق أصول البنك التونسي السعودي في 31 ديسمبر 2025 الخصوم المطالب بها من قبل الغير، بمبلغ رأس المال الأدنى المنصوص عليه بالقانون البنكي، حيث أن الأموال الذاتية المحاسبية في موازنة البنك المختومة في 31 ديسمبر 2025 سلبية بلغت 184.822 ألف دينار.

2.1 يعتبر البنك التونسي السعودي في موفى ديسمبر 2025 في وضعية متعثرة على معنى الفصل 110 من القانون عدد 48 لسنة 2016 المتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية حيث انخفضت نسبة كفاية رأس المال لديه إلى ما دون 50% من النسبة الدنيا للأموال الذاتية الأساسية التي يحددها البنك المركزي التونسي ب 10%.

3.1 لا يستجيب البنك التونسي السعودي في 31 ديسمبر 2025 إلى معايير كفاية الأموال الذاتية المنصوص عليها في مناشير البنك المركزي التونسي وخاصة المنشور عدد 06-2018 الخاص بكفاية رأس المال.

كل هاته العوامل من شأنها أن تهدد ديمومة البنك ومواصلة نشاطه، وفي هذا الإطار قام البنك بإعداد خطة عمل للفترة ما بين 2024-2028 وتوجيهها إلى البنك المركزي التونسي بتاريخ 18 جانفي 2024 كما قام بإعداد برنامج عمل الفترة المقبلة لسنة 2026 والذي صادق عليه مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ 2 جويلية 2026 وتم إرساله إلى البنك المركزي التونسي بتاريخ 10 جويلية 2026.

غير أن البنك يبقى مطالبا بتحسين خطة العمل للفترة المقبلة وإتخاذ إجراءات تتلاءم مع وضعيته الحرجة على جميع المستويات وتمكّن من إستعادة توازناته المالية في إطار برنامج إنقاذ متكامل.

وفي إطار اللجوء إلى المساهمين المرجعيين للبنك والمتمثلين في الدولة التونسية والمملكة العربية السعودية وتبعا لقرار لجنة تطهير وإعادة هيكلة المنشآت ذات المساهمات العمومية في اجتماعها المنعقد بتاريخ 30 ديسمبر 2023 فقد تقرر الترخيص للدولة التونسية وباقي الأطراف العمومية في مواكبة عملية الترفيع في رأس مال البنك التونسي السعودي والبالغة 100 مليون دينار مع ربط عملية الترفيع في رأس مال البنك بضبط برنامج تصحيحي للفترة المقبلة، يحظى بالمصادقات الضرورية.

وفي هذا الإطار تم عقد جمعية عمومية خارقة للعادة بتاريخ 03 أفريل 2024 وقررت الترفيع في رأس مال البنك بما قيمته 100 مليون دينار.

هذا وتمت المصادقة على اكتتاب الدولة التونسية في هذه العملية بمبلغ 49,625 مليون دينار بمقتضى القانون عدد 47 لسنة 2024 المؤرخ في 4 نوفمبر 2024.

من ناحية أخرى وعملا بقرار وزاري قام البنك بعملية تدقيق شامل خلال سنة 2024 حتى يتمكن من تحديد التوجهات والإجراءات اللازمة في إطار برنامج متكامل لإعادة الهيكلة. كما تم تحيين تقرير التدقيق الشامل في 26 ديسمبر 2025 بطلب من إدارة البنك.

وفي ظل هاته الإجراءات التي تهدف للحفاظ على ديمومة البنك وتواصل أعماله فإننا نعتبر فرضية مواصلة نشاط البنك تبقى مرتبطة بمدى تحقيق ونجاعة برنامج إعادة هيكلة متكامل خلال الفترة المقبلة علما أن عملية الترفيع في رأس المال لم يتم إنجازها فعليا الى غاية تاريخ تحرير هذا التقرير.

2. قامت عدّة أطراف بما في ذلك بعض الحرفاء برفع شكاوي ضد البنك لم تصدر فيها أحكام باتة إلى حدّ تاريخ تحرير هذا التقرير.

قام البنك خلال سنة 2025 بتخصيص مدخرات قدرها 68 ألف دينار و إسترجاعات بقيمة 69 ألف دينار على إثر إصدار أحكام نهائية في بعض القضايا وبذلك بلغ الرصيد الجملي للمدخرات المكونة بهذا العنوان في موفى ديسمبر 2025 ما قدره 4,687 مليون دينار. هذا وبناء على المعطيات المتوفرة لم نتمكن من تقدير الانعكاسات المحتملة لبقية القضايا على الوضعية المالية للبنك ومدى تأثيرها على الأموال الذاتية.

3. وان عمل البنك خلال سنة 2026 على تطوير المنظومة المعلوماتية بالنسبة للضمانات الممنوحة الا ان هذا النظام المعتمد لا يمكن من التحقق من شمولية التعهدات خارج الموازنة وخاصة تعهدات التمويلات والضمانات المقبولة من الحرفاء. وبناءً عليه لا يمكن حاليًا تقدير الانعكاسات المحتملة لهذه الوضعية على الأموال الذاتية للبنك.

فقرات ملاحظة

دون التأثير على صحة الرأي بتحفظات المذكور أعلاه، نودّ أن نلفت إنتباهكم للنقاط التالية:

- تبين الإيضاحات الأخرى حول القوائم المالية « 2- الخصوم المحتملة » ، بأن البنك التونسي السعودي قد خضع إلى مراجعة جبائية معمقة شملت مختلف الضرائب والمعاليم والأداءات المستوجبة بعنوان الفترة الممتدة من 01 جانفي 2021 الى 31 ديسمبر 2024 . أدت هذه المراقبة الى إعلام أولي بالنتائج في 17 جوان 2026 و أسفرت عن مطالبة البنك بمبلغ قدره 289 ألف دينار باعتبار خطايا التأخير و التي بلغت 211 ألف دينار إضافة إلى تعديل الخسارة الجبائية المؤجلة بمبلغ 76.381 ألف دينار و ضبط فائض الضريبة على الشركات بـ 1.172 ألف دينار.
- وقد افضت هذه العملية الى ابرام صلح جزئي بالنسبة للضرائب والمعاليم والأداءات باستثناء الضريبة على الشركات بما قدره 124 ألف دينار، تم تكوين مدخرات في شأنها.
- في انتظار استكمال عملية التسوية مع الإدارة الجبائية و على ضوء المعلومات المتوفرة الى غاية تاريخ هذا التقرير، لا يمكن تحديد الآثار المالية المحتملة لهذه الوضعية على الأصول و الاموال الذاتية للبنك.
- أصدر مجلس المنافسة قراراً ابتدائياً يقضي بتسليط خطايا على عدد من المؤسسات البنكية الناشطة في تونس تتعلق بإجراءات تأجيل سداد الأقساط خلال جائحة كوفيد-19. لم يتم إعلام البنك بفحوى القرار المذكور ولم يتحصل على نسخة كاملة منه لغاية تاريخ ختم القوائم المالية من قبل مجلس الإدارة المنعقد في 2 جويلية 2026، وبالتالي فإنه لم يتسنى تحديد الإنعكاس النهائي لهذا القرار على الوضعية المالية المختومة في 31 ديسمبر 2025 مع العلم أنه قابل للإستئناف وسيتم متابعة تطوراته بشكل مستمر.
- تم وضع شركة الوساطة بالبورصة "التونسية السعودية للاستثمار TSI" التي يمتلك فيها البنك نسبة 30 % من رأس المال، تحت الرقابة القضائية بموجب قرار صادر عن المحكمة الابتدائية بتونس بتاريخ 15 ماي 2025 وذلك نظرا للإخلالات التي شابت تسيير الشركة.
- هذا ولا تزال الإجراءات القضائية جارية إلى غاية تاريخ هذا التقرير. وفي ظل الوضعية الحالية، لا يمكن تحديد الآثار المالية المحتملة على الوضعية المالية للبنك علما أن القيمة المحاسبية لمساهمته في هذه الشركة تبلغ 360 ألف دينار في 31 ديسمبر 2025 وقد تم تكوين مدخرات في شأنها.
- قام البنك بتاريخ 10 مارس 2023 بالخلاص المسبق لمبلغ متخلّد بذمة حريف بعنوان التمويل الممنوح في إطار برنامج التجارة العربية والبالغ 2,5 مليون دولار (الأصل) و 5,526 ألف دولار (فوائد)، وقد صادق على هذا الخلاص مجلس إدارة البنك المنعقد في 16 مارس 2023 بغرض تحويل هذا التعهد بالدينار لتفادي مخاطر الصرف و إدخاله في اطار برنامج إعادة الهيكلة المزمع إبرامه مع الحريف. و قد تم تحويل هذا التعهد بالدينار في 05 مارس 2025 ولكن لم يقم البنك بوضع برنامج الهيكلة مع الحريف حيز التنفيذ مما قد لا يمكنه من استرجاع المبالغ المدفوعة ، هذا ولم تتمكن من الحصول على العقود وجدول الخلاص المبرمة مع الحريف بعنوان هذا التمويل.

كما تجدر الإشارة إلى أن مجمل التعهدات بعنوان هذا التمويل مسجلة بموازنة البنك في 31 ديسمبر 2025 كمستحقات حل أجلها غير مستخلصة (أصل وفوائد) بما قدره 11,247 مليون دينار وتمت تغطيتها بمدخرات بذات المبلغ.

لا تؤثر هذه الملاحظات على رأينا سالف الذكر.

مسائل التدقيق الرئيسية

إن المسائل الرئيسية للتدقيق هي القضايا التي تم تناولها والتي تعتبر حسب رأينا المهني، الأهم في مراجعة البيانات المالية للفترة المشمولة بالتقرير. وقد تناولنا هذه المسائل في سياق تدقيقنا للبيانات المالية ككل ولغرض تكوين رأينا بشأنها، وليس لغرض ابداء رأي منفصل حول هذه المسائل.

مسائل التدقيق الرئيسية	إجراءات التدقيق المنفذة
القروض والتعهدات إن البنك التونسي السعودي معرّض لمخاطر القرض التي تتمثل في المخاطر المتكيدة في حالة تقصير الطرف المقابل أو العديد من الأطراف المقابلة التي تعتبر كنفس المستفيد حسب الترتيب الجاري بها العمل. إن طرق التقييم والتغطية من هذه المخاطر منصوص عليها في منشور البنك المركزي التونسي عدد 24-91 الصادر بتاريخ 17 ديسمبر 1991، بصيغته المعدلة والمكملة بالنصوص اللاحقة وفي المعايير المحاسبية. وفقاً للإيضاحات حول القوائم المالية يتم تغطية مخاطر القروض المسندة إلى الحرفاء عن طريق المدخرات المنصوص عليها في هذا المنشور وتتمثل في: • المدخرات الخاصة: يتم تحديدها على أساس التصنيف الفردي للمستحقات التي تخضع إلى معايير كمية ونوعية، مع مراعاة الضمانات التي تعتبر قابلة للخصم وفقاً للوائح ومناشير البنك المركزي التونسي. • المدخرات الخاصة الإضافية: تهدف إلى تغطية مخاطر عدم تحقيق ضمانات الرهن العقاري. • المدخرات الجماعية: تهدف إلى تغطية المخاطر الكامنة على التعهدات الجارية (صنف 0) وتلك التي تستوجب متابعة خاصة (صنف 1). كما هو مفصل في الإيضاحات حول القوائم المالية، فإن إجمالي التعهدات على الحرفاء بلغ، في 31 ديسمبر 2025، 1.198.646 ألف دينار تونسي، وتبلغ الفوائد المخصصة والمدخرات المتعلقة بها في نفس التاريخ على التوالي 259.180 ألف دينار و334.248 ألف دينار منها 14.490 ألف دينار مدخرات جماعية. ونظراً إلى تعقيد عملية تقييم التعهدات واحتساب المخصصات على تعهدات الحرفاء، التي تخضع إلى معايير كمية ونوعية والتي تتطلب مستوى هاماً من	كجزء من فحصنا لعملية التقييم والتغطية على مستحقات الحرفاء في تاريخ اختتام السنة المحاسبية. شملت أعمال الرقابة التي قمنا بها أساساً ما يلي: • أخذ دراية بإجراءات تقييم مخاطر الطرف المقابل والضوابط ذات الصلة التي ينفذها البنك؛ • القيام بإجراءات تحليلية حول تطور القروض المستحقة، المداخل والفوائد المعلقة؛ • تقدير مدى مطابقة المنهجية التي يتبعها البنك مع القواعد الصادرة عن البنك المركزي التونسي؛ • تقييم موثوقية تصنيف القروض وتغطية المخاطر ونظام الفوائد المخصصة؛ • تقدير الأسس الموضوعية لتقديرات التصنيف؛ • التحقق من المعايير النوعية الناتجة عن العمليات المنفذة وسلوك العلاقة أثناء السنة المحاسبية؛ • فحص الضمانات المعتمدة لحساب المخصصات وتقييم قيمتها، مع مراعاة القواعد والأساليب المطبقة؛ • التحقق من العمليات الحسابية للمخصصات والفوائد المخصصة؛ • التحقق من مدى ملاءمة المعلومات المقدمة في الإيضاحات حول القوائم المالية.

إجراءات التدقيق المنفذة	مسائل التدقيق الرئيسية
	التقديرات، فإننا نعتبر هذا البند عنصرا مهما في التدقيق.
لقد قمنا بتقييم نظام الرقابة الداخلية للبنك والمتعلق بتسجيل إيرادات القروض والعمولات ضمن النتائج. كما شملت أعمال الرقابة التي قمنا بها أساسا: • تقييم لنظام تكنولوجيا المعلومات باعتبار الإدماج الآلي للإيرادات ضمن المحاسبة؛ • امتثال البنك لأحكام المعيار المحاسبي عدد 24 المتعلق "بالتعهدات والإيرادات ذات الصلة في المؤسسات البنكية"؛ • تقييم السياسات والإجراءات والضوابط في الاعتراف بالإيرادات وتسجيلها؛ • موثوقية الطرق المعتمدة في تخصيص الفوائد والعمولات؛ • تطبيق إجراءات تحليلية بشأن تطور الفوائد والعمولات وفقا لمؤشرات نشاط البنك، سياسات التسعير والقوانين المتعلقة بها؛ • التثبت من المعلومات الواردة في الإيضاحات حول القوائم المالية.	إيرادات القروض والعمولات بلغت إيرادات القروض والعمولات بعنوان سنة 2025 59.003 ألف دينار مقابل 61.906 ألف دينار في سنة 2024 وتمثل البند الأهم من مجموع إيرادات الإستغلال للبنك (64,5%). يمثل إدراج الفوائد والعمولات أمرا رئيسيا للتدقيق بسبب أهمية هذا البند، وبالنظر لارتباط إيرادات البنك بنسب الفائدة سارية المفعول وبالعمولات المعتمدة وجدول استخلاص القروض. ونظرا لأهمية الإيرادات وتنوعها وخصوصية طرق التسجيل المحاسبي الخاص بها فإننا نعتبر الإيرادات عنصرا مهما في التدقيق.
تتمثل أهم العنايات التي نقوم بها للتدقيق في هذا البند في الأعمال التالية: • تقييم نظام الرقابة الداخلية للبنك والمتعلق بتتبع وتقييم محفظة الاستثمار، • التثبت من احترام المعيار المحاسبي عدد 25 المتعلق بمحفظة السندات في المؤسسات البنكية، • تقييم مدى ملائمة المنهجية التي يعتمدها البنك من حيث شمولية تسجيل المداخل المتأتية من محفظة الاستثمار وتقييمها ومدى ارتباطها بالسنة المالية، ولا سيما من خلال ضبط أسس وطرق تحديدها وفقا للمعلومات المتاحة. • تقييم مدى ملائمة المنهجية التي يعتمدها البنك في طريقة تقييم المساهمات وتقسيم الأسهم التي على ملكه حسب قيمتها المتداولة على أساس أسعار البورصة بالنسبة للأسهم المدرجة بالبورصة وحسب القيمة العادلة بالنسبة للأسهم الغير المدرجة. • التثبت من صحة وأمانة المبالغ التي تم تضمينها في الإيضاحات حول القوائم المالية حسب المعلومات والوثائق التي تحصلنا عليها.	محفظة الاستثمار يقوم البنك في موفى كل سنة محاسبية بتقييم محفظة الاستثمار التي بلغت قيمتها الصافية في موفى 2025، 70.053 ألف دينار مقابل 78.103 ألف دينار في موفى 2024، و تخصيص مدّخرات بشأنها وتشتمل التوضيحات على طرق تقييم هاته المحفظة و الإيرادات المتصلة بها. ونظرا لأهمية عملية تقييم محفظة المساهمات واحتساب المخصصات والمدّخرات المتعلقة بها فإننا نعتبر هذا البند عنصرا مهما في التدقيق.

تقرير النشاط

إن مجلس الإدارة هو المسؤول على المعلومات الواردة في تقرير النشاط.

إن رأينا حول القوائم المالية لا يشمل ما تضمنه تقرير مجلس الإدارة، وإننا لا نبدي بأي شكل من الأشكال أي نوع من التأكيد على ما ورد في هذا التقرير.

وفقاً لأحكام الفصل 266 من مجلة الشركات التجارية، فإن مسؤولياتنا تتمثل في التحقق من صحة المعلومات الواردة حول حسابات البنك التي تضمنها تقرير مجلس الإدارة بالرجوع إلى المعطيات الواردة بالقوائم المالية. ويتمثل عملنا في قراءة تقرير مجلس الإدارة وتقييم ما إذا كان هناك تناقض جوهري بينه وبين القوائم المالية أو ما اطلعنا عليه خلال مهمة التدقيق أو إذا كان تقرير مجلس الإدارة على خلاف ذلك به أخطاء جوهرية. وإذا استنتجنا استناداً إلى العمل الذي قمنا به أن هناك إخلالات هامة في تقرير المجلس فإننا مطالبون بالإبلاغ عنها.

وفي هذا الصدد فإن تقرير مجلس الإدارة يستدعي نفس الملاحظات على القوائم المالية المضمنة في أساس رأينا بتحفظات.

مسؤولية مجلس الإدارة عن اعداد القوائم المالية

إن مجلس الإدارة هو المسؤول عن الإعداد والعرض العادل للقوائم المالية وفقاً للمبادئ المحاسبية المتفق عليها عموماً بالبلاد التونسية وعن نظام الرقابة الداخلي الذي يراه مجلس الإدارة ضرورياً لإعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

عند إعداد القوائم المالية، يكون مجلس الإدارة المسؤول عن تقييم قدرة البنك التونسي السعودي على العمل كمنشأة مستمرة، والإفصاح، حيث أمكن، عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية بما في ذلك استخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي عند إعداد القوائم المالية، إلا إذا كان في نية مجلس الإدارة تصفية البنك التونسي السعودي أو إيقاف عملياته أو عدم وجود أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

تقع على عاتق مسؤولي الحوكمة مراقبة إجراءات إعداد التقارير المالية للبنك التونسي السعودي.

مسؤوليات مدققي الحسابات حول تدقيق القوائم المالية

إن أهدافنا تتمثل في الحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ وإصدار تقرير التدقيق الذي يتضمن رأينا.

يعتبر التأكيد المعقول تأكيداً عالي المستوى، ولكنه ليس ضماناً بأن التدقيق الذي يتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية المعمول بها في تونس سيكشف دائماً عن المعلومات الجوهرية الخاطئة عند وجودها. إن الأخطاء قد تحدث نتيجة لاحتيال أو خطأ ويتم اعتبارها جوهرياً، إذا كانت منفردة أو مجمعة، يمكن أن يكون لها تأثير على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي هذه القوائم المالية.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية المعمول بها في تونس، نمارس الاجتهاد المهني والحفاظ على الشك المهني في جميع مراحل التدقيق، كما نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق تستجيب لتلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة توفر

أساساً لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن احتيال يعد أكبر من ذلك الناتج عن خطأ، إما قد يتضمنه الاحتيال من تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تحريف أو تجاوز لنظام الرقابة الداخلي.

- اكتساب فهم عناصر الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق ملائمة في ظل الظروف المتوفرة.
- تقييم مدى ملائمة الطرق المحاسبية المتبعة ومعقولة التقديرات المحاسبية التي قام بها مجلس الإدارة والمعلومات ذات الصلة المقدمة من طرفه.
- التوصل الى خلاصة حول ملائمة استخدام مجلس الإدارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، وفيما إذا كان هناك عدم تيقن جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف قد تلقي بشكوك جوهري حول قدرة البنك التونسي السعودي على مواصلة نشاطه وإذا ما توصلنا إلى نتيجة بأن هناك شك جوهري، فعلينا الإشارة في تقرير التدقيق إلى الإفصاحات ذات الصلة في القوائم المالية أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تحمل البنك على عدم استمرار نشاطه.
- تقييم العرض العام وهيكل القوائم المالية ومحتواها بما في ذلك الإفصاحات حولها وفيما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث التي تحقق العرض العادل.
- التواصل مع المسؤولين على الحوكمة فيما يتعلق أساساً بنطاق أعمال التدقيق والإطار الزمني المحدد لها وبلاستنتاجات الهامة بما في ذلك أوجه القصور الهامة إن وجدت في نظام الرقابة الداخلية خلال عملية التدقيق.
- القيام بتقديم تصريح للمسؤولين على الحوكمة بالبنك، والذي يبيّن أننا امتثلنا لقواعد السلوك الأخلاقي ذات الصلة في ما يتعلق بالاستقلالية كما نقوم بتبليغهم بجميع العلاقات والعوامل الأخرى التي اعتبرنا، بشكل معقول، بأنه يمكن أن تترتب عنها آثار على إستقلاليتنا وكذلك الضمانات المتصلة بها عند الإقتضاء.
- تبليغ مسائل التدقيق الرئيسية للمسؤولين على الحوكمة بالبنك و التي تعتبر المسائل الأهم في تدقيق القوائم المالية للفترة المعنية. نقوم ببيان هذه المسائل في تقريرنا، إلا إذا كانت النصوص القانونية أو التشريعية تمنع نشرها، أو إذا في حالات نادرة للغاية، نعتبر أنه لا يجب أن نفصح عن مسألة في تقريرنا، لأنه يمكن التوقع بشكل معقول أن النتائج الضارة من تبليغ هذه المسائل تفوق الفوائد للمصلحة العامة.

II- تقرير حول التزامات قانونية وتشريعية أخرى

في إطار مهمتنا كمراقبي حسابات، قمنا بالفحوصات الخاصة التي تنص عليها المعايير الصادرة عن هيئة الخبراء المحاسبين بالبلاد التونسية والقوانين الجاري بها العمل في هذا الشأن.

1- فعالية نظام الرقابة الداخلية

عملاً بأحكام الفصل 3 من القانون عدد 117 لسنة 1994 المؤرخ في 14 نوفمبر 1994، المنقح بموجب القانون عدد 96 لسنة 2005 المؤرخ في 18 أكتوبر 2005 المتعلق بإعادة تنظيم السوق المالية، قمنا

بالفحوصات الدورية لتقييم نجاعة نظام الرقابة الداخلية للبنك المتعلق بمعالجة المعلومات المحاسبية وإعداد القوائم المالية.

ونذكر في هذا الصدد، بأن الإدارة ومجلس الإدارة هما المسؤولان عن تصميم ووضع نظام الرقابة الداخلية والإشراف الدوري على نجاعته وفاعليته.

بناءً على فحصنا، فقد لاحظنا وجود نقائص في منظومة الرقابة الداخلية وأعددنا في الغرض تقريراً منفصلاً يحتوي على إخلالات جوهرية من بينها نقائص تهم النظام المعلوماتي الحالي الذي لا يستجيب إلى متطلبات عمل البنك ويفتقر إلى مقومات الرقابة ولا يمكن من تنسيق محكم بين مختلف هياكل البنك ومن ضمان صحة ودقة بعض البيانات ومتابعتها بشكل فعال. يمثل التقرير المذكور والذي تم تقديمه للمسؤولين عن الحوكمة بالبنك جزءاً لا يتجزأ من تقريرنا هذا.

2- مطابقة مسك الحسابات المتعلقة بالقيم المنقولة مع التشريع الجاري به العمل

عملاً بأحكام الفصل عدد 19 من الأمر عدد 2728 لسنة 2001 المؤرخ في 20 نوفمبر 2001، أجرينا المراجعات المتعلقة بمطابقة مسك حسابات الأوراق المالية الصادرة عن البنك مع التشريع الجاري به العمل.

تقع مسؤولية ضمان المطابقة لمتطلبات التشريع الجاري به العمل على كاهل الإدارة.

واستناداً إلى الأعمال التي اعتبرناها ضرورية، لم نكتشف إخلالات متعلقة بمطابقة حسابات الأوراق المالية الصادرة عن البنك مع التشريع الجاري به العمل.

3- التزامات قانونية وتشريعية أخرى

1.3 عملاً بأحكام منشور البنك المركزي التونسي عدد 06-2018 قمنا بالتحقق من معايير كفاية رأس المال وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى ما يلي:

بلغت الأموال الذاتية الصافية التي تم احتسابها طبقاً لمنشور البنك المركزي التونسي عدد 06-2018 المؤرخ في 05 جوان 2018 ما قيمته 203 059 ألف دينار سلبى في 31 ديسمبر 2025 مما لا يسمح باحترام نسبة كفاية رأس المال الدنيا الترتيبية (مؤشر الملاءة) المحددة بـ 10% كما لا يمكن من احترام مؤشر TIER1 الأدنى والمحدد بـ 7%.

كما لم يتمكن البنك التونسي السعودي من احترام كافة مؤشرات تركز وتقسيم المخاطر الدنيا المنصوص عليها بالفصول 50، 51 و 52 من منشور البنك المركزي التونسي عدد 06-2018 والمرتبطة بمستوى الأموال الذاتية الصافية في 31 ديسمبر 2025. وينجر عن عدم احترام هاته المؤشرات العقوبات والخطايا المنصوص عليها بالفصلين 54 و 55 من المنشور المذكور.

كما لم يحترم البنك التونسي السعودي الآجال القانونية والترتيبية المتعلقة بالإفصاح الدوري عن المؤشرات والمعطيات المالية ذات الصلة الموجهة للبنك المركزي التونسي.

2.3 خلافاً لأحكام الفصل 75 من القانون عدد 48 لسنة 2016 المؤرخ في 11 جويلية 2016 المتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية، تفوق مساهمة البنك التونسي السعودي نسبة 20% في رأس مال عدد من الشركات التابعة والتي لا تنشط في القطاع المالي.

كما لا يحترم البنك الحد الأقصى المخصص لمساهمة ما والذي لا يجب أن يتجاوز 15% من الأموال الذاتية للبنك نظرا لأن الأموال الذاتية الصافية أصبحت سلبية في 31 ديسمبر 2025.

كما يتجاوز اجمالي المساهمات المباشرة وغير المباشرة للبنك نسبة 60% من الأموال الذاتية وذلك خلافا لمقتضيات الفصل 75 من القانون المذكور أعلاه.

3.3 طبقا لمقتضيات الفصل 96 من القانون البنكي عدد 48 لسنة 2016 المؤرخ في 11 جويلية 2016 المتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية، قمنا بإعلام البنك المركزي التونسي بتاريخ 16 جويلية 2025 بوضعيات يمكن أن تشكل خطرا على مصالح المؤسسة أو المودعين أو كل ما من شأنه أن يخضع البنك لبرنامج اصلاح أو برنامج انقاذ المنصوص عليه بالعنوان السابع من هذا القانون أو ما من شأنه أن يحيل الى إمكانية التحفظ أو رفض المصادقة على الحسابات وتجدر الإشارة إلى أن إجراءات الإنقاذ هي من مشمولات البنك المركزي وأن الإعلام في هذا الغرض أعدّ تحسبا وتجنباً لمزيد تدهور وضعية البنك.

كما تولينا إعلام هيئة السوق المالية بتاريخ 16 جويلية 2025، بالوضعية الحرجة للبنك طبقا للفصل 03—دد سادس من القانون 94—112—دد المتعلق بهيئة السوق المالية اذ يستوجب على مراقبي الحسابات إشعار هيئة السوق المالية بكل عنصر من شأنه أن يشكل خطرا على مصالح الشركة أو حاملي أوراقها المالية حال علمه به.

4.3 لم يحترم البنك التونسي السعودي الآجال القانونية والترتيبية المتعلقة بالنشر والإفصاح عن المعطيات الخاصة بالقوائم المالية لسنة 2025 كما ينص عليها الفصل 70 من القانون عدد 48 لسنة 2016 المذكور أعلاه.

5.3 تم إعلامنا من طرف البنك بأنه أودع شكاية لدى المحكمة الابتدائية بتونس، متعلقة بعملية تحيّل وسرقة وتدليس وقعت خلال سنة 2025 بفرع مركز العمران الشمالي بمبلغ قدره 770 ألف دينار تمّ تسجيله ضمن الأصول الأخرى وتكوين مدخرات في شأنه في 31 ديسمبر 2025، وقد قمنا تبعا لذلك بإعلام وكيل الجمهورية طبقا لأحكام الفصل 270 من مجلة الشركات التجارية.

تونس، في 10 جويلية 2026

مراقبو الحسابات

مكتب س.ن.ه

نور الهدى هنان

مكتب فينور

وليد بن صالح

التقرير الخاص لمراقبي الحسابات القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

حضرات السادة المساهمين بالبنك التونسي السعودي،

تبعاً لتنفيذ مهمة مراقبة الحسابات و عملاً بأحكام الفصل 200 وما يليه والفصل 475 من مجلة الشركات والفصلين 43 و 62 من القانون عدد 48 لسنة 2016 المؤرخ في 11 جويلية 2016 المتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية، يشرفنا إحاطتكم علماً بالاتفاقيات المبرمة والعمليات المنجزة خلال سنة 2025 المنصوص عليها بالفصول المذكورة أعلاه.

تتمثل مسؤولياتنا في التثبت من احترام الإجراءات القانونية للترخيص والمصادقة على هذه الاتفاقيات والعمليات وترجمتها الصحيحة في القوائم المالية.

ليس من مشمولاتنا البحث بصفة خاصة وبطريقة موسعة عن الوجود المحتمل لهذه الاتفاقيات والعمليات، ولكن من واجبنا إعلامكم بالخصائص والمعطيات الأساسية لهذه الاتفاقيات والعمليات حسب المعلومات التي قدمت إلينا أو التي تمكننا من الوصول إليها عن طريق إجراءات التدقيق، دون إعطاء رأينا حول أسباب تكوينها ومدى جدواها.

تقع على عاتقكم مسؤولية تقييم المصلحة من إبرام هذه الاتفاقيات أو انجاز هذه العمليات بهدف المصادقة عليها.

1. العمليات المنجزة المتعلقة باتفاقيات مبرمة خلال سنة 2025

لم يتم إشعارنا بإبرام اتفاقيات جديدة في سنة 2025 خاضعة لمقتضيات الفصل 200 وما يليه والفصل 475 من مجلة الشركات التجارية والفصلين 43 و 62 من القانون عدد 48 لسنة 2016 المؤرخ في 11 جويلية 2016 المتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية، كما لم تقض أعمالنا إلى الكشف عن مثل هذه الاتفاقيات أو العمليات.

2. العمليات المنجزة المتعلقة باتفاقيات مبرمة خلال السنوات السابقة لسنة 2025

1.2 اتفاقية كراء مكاتب لاستعمال مهني:

بموجب عقد بتاريخ 22 أبريل 2022 تمّ تنقيح عقد كراء بين البنك التونسي السعودي والتونسية السعودية للاستخلاص المبرم بتاريخ 04 نوفمبر 2016 والذي تمّ تنقيحه سابقاً بتاريخ 01 أبريل 2019 ويستأجر بموجبه البنك محلاً مكوناً بالأساس من 8 مكاتب ومكان موزع الي، كائن بالطابق الارضي لمبنى التونسية السعودية للاستخلاص بمقابل 54.924 دينار (191,4 دينار للمتر مربع) في السنة تدفع اول كل ثلاثي مع زيادة سنوية ب 5% .

بلغت الأعباء المسجلة بعنوان سنة 2025 ما قدره 63.582 دينار دون احتساب الأداء على القيمة المضافة.

2.2 اتفاقية كراء مكاتب لاستعمال مهني:

تمّ إبرام عقد كراء بين البنك التونسي السعودي والشركة التونسية السعودية للوساطة بتاريخ 20 أكتوبر 2016 يستأجر بموجبه البنك محلاً تجارياً تبلغ مساحته 160 متر مربع تقريباً وحق استعمال 02 مواقف

سيارات وذلك من 01 نوفمبر 2016 إلى غاية 31 ديسمبر 2019 يتجدد ضمناً لمدة سنة واحدة بمقابل 96.000 دينار في السنة تدفع أول كل ثلاثي مع زيادة سنوية بـ 5% ابتداء من 01 جانفي 2019.

بلغت الأعباء المسجلة بعنوان سنة 135.082 ما قدره 2025 دينار دون احتساب الأداء على القيمة المضافة.

3.2 اتفاقيات مبرمة مع التونسية السعودية للوساطة متعلقة بالصندوق المشترك للتوظيف "كنوز":

أبرم البنك اتفاقيتين مع التّونسيّة السّعوديّة للوساطة بصفتها الشّركة المتصرّفة في الصندوق المشترك للتوظيف "كنوز" تتمثل في ما يلي:

- إتفاقية يقوم بموجبها البنك التونسي السعودي بإيداع أموال وسندات الصندوق المشترك للتوظيف "كنوز" لديه وفي المقابل، يتحصّل البنك على عمولة تحتسب يومياً بنسبة 0,25 % من الأصول الصّافية للصندوق. وبلغ مجموع الإيرادات المسجلة بعنوان سنة 2025 ما قدره 1.527 دينار.
- إتفاقية يقوم بموجبها البنك التونسي السعودي بتوزيع حصص الصندوق المشترك للتوظيف "كنوز" في مختلف فروع. ويتحصّل البنك مقابل ذلك على عمولة تساوي حصة البنك في العمولة المدفوعة من قبل الصندوق للتونسية السعودية للوساطة. تحتسب هذه الحصة يومياً بنسبة 0,35% من الأصول الصّافية للصندوق المشترك للتوظيف "كنوز" ضارب جاري الاكتتابات الصافية من الإسترجاعات للمكتتبين بوساطة البنك التونسي السعودي قاسم جاري الاكتتابات الجمالية الصافية من الإسترجاعات. ولم يقع تسجيل إيرادات في سنة 2025 بعنوان هاته الاتفاقية.

4.2 اتفاقيات مبرمة مع شركة الاستثمار ذات رأس المال المتغيّر "الحفاظ":

قام البنك بإبرام اتفاقيات مع شركة الاستثمار ذات رأس المال المتغيّر "الحفاظ" تتمثل فيما يلي:

- إتفاقية تتعلّق بإيداع أموال شركة "الحفاظ" وسنداتها لدى البنك ويتقاضى البنك مقابل ذلك عمولة تساوي 0,15 % من الأصول الصّافية للشركة تحتسب يومياً. ويبلغ مجموع الإيرادات المسجلة بالنسبة لسنة 2025 مبلغ 12.362 دينار.
- إتفاقية توزيع يقوم بموجبها البنك بتسويق "الحفاظ" للإستثمار في فروع يتقاضى بموجبها عمولة تحتسب يومياً بنسبة 0,25 % من الأصول الصّافية للحفاظ للإستثمار ضارب جاري الاكتتابات الصافية من الإسترجاعات للمكتتبين بوساطة البنك التونسي السعودي قاسم جاري الاكتتابات الجمالية الصافية من الإسترجاعات. بلغت الإيرادات المسجلة في سنة 2025 مبلغ 2.482 دينار.

5.2 اتفاقيات مبرمة مع التونسية السعودية للوساطة متعلقة بالصندوق المشترك للتوظيف "افاق":

أبرم البنك اتفاقيتين مع التّونسيّة السّعوديّة للوساطة بصفتها الشّركة المتصرّفة في الصندوق المشترك للتوظيف "افاق" تتمثل في ما يلي:

- إتفاقية يقوم بموجبها البنك التونسي السعودي بإيداع أموال وسندات الصندوق المشترك للتوظيف "افاق" لديه وفي المقابل، يتحصل البنك على عمولة تحتسب يوميًا بنسبة 0,2 % من الأصول الصافية للصندوق. بلغت الإيرادات المسجلة في سنة 2025 مبلغ 485 دينار.
- إتفاقية يقوم بموجبها البنك التونسي السعودي بتوزيع حصص الصندوق المشترك للتوظيف "افاق" في مختلف فروعهم. ويتحصل البنك مقابل ذلك على عمولة تساوي حصة البنك في العمولة المدفوعة من قبل الصندوق للتونسية السعودية للوساطة. تحتسب هذه الحصة يوميًا بنسبة 0,4 % من الأصول الصافية للصندوق المشترك للتوظيف "افاق" ضارب جاري الاكتتابات الصافية من الإسترجاعات للمكتتبين بوساطة البنك التونسي السعودي قاسم جاري الاكتتابات الجمالية الصافية من الإسترجاعات. ولم يقع تسجيل إيرادات في سنة 2025 بعنوان هاته الاتفاقية.

6.2 اتفاقيات مبرمة مع التونسية السعودية للوساطة متعلقة بالصندوق المشترك للتوظيف "الامتياز":

- أبرم البنك إتفاقيتين مع التونسية السعودية للوساطة بصفتها الشركة المتصرفة في الصندوق المشترك للتوظيف "الامتياز" تتمثل في ما يلي:
- إتفاقية يقوم بموجبها البنك التونسي السعودي بإيداع أموال وسندات الصندوق المشترك للتوظيف "الامتياز" لديه وفي المقابل، يتحصل البنك على عمولة تحتسب يوميًا بنسبة 0,2 % من الأصول الصافية للصندوق. ويبلغ مجموع الإيرادات المسجلة بالنسبة لسنة 2025 مبلغ 994 دينار.
 - إتفاقية يقوم بموجبها البنك التونسي السعودي بتوزيع حصص الصندوق المشترك للتوظيف "الامتياز" في مختلف فروعهم. ويتحصل البنك مقابل ذلك على عمولة تساوي حصة البنك في العمولة المدفوعة من قبل الصندوق للتونسية السعودية للوساطة. تحتسب هذه الحصة يوميًا بنسبة 0,3 % من الأصول الصافية للصندوق المشترك للتوظيف "الامتياز" ضارب جاري الاكتتابات الصافية من الإسترجاعات للمكتتبين بوساطة البنك التونسي السعودي قاسم جاري الاكتتابات الجمالية الصافية من الإسترجاعات. بلغت الإيرادات المسجلة في سنة 2025 مبلغ 582 دينار.

7.2 اتفاقيات مبرمة مع التونسية السعودية للوساطة متعلقة بالصندوق المشترك للتوظيف "وفاء":

- أبرم البنك إتفاقيتين مع التونسية السعودية للوساطة بصفتها الشركة المتصرفة في الصندوق المشترك للتوظيف "وفاء". تتمثل في ما يلي:
- إتفاقية يقوم بموجبها البنك التونسي السعودي بإيداع أموال وسندات الصندوق المشترك للتوظيف "وفاء" لديه وفي المقابل، يتحصل البنك على عمولة تحتسب يوميًا بنسبة 0,15 % من الأصول الصافية للصندوق. ويبلغ مجموع الإيرادات المسجلة بالنسبة لسنة 2025 مبلغ 44.045 دينار.
 - إتفاقية يقوم بموجبها البنك التونسي السعودي بتوزيع حصص الصندوق المشترك للتوظيف "الامتياز" في مختلف فروعهم. ويتحصل البنك مقابل ذلك على عمولة تساوي حصة البنك في العمولة المدفوعة من قبل الصندوق للتونسية السعودية للوساطة. تحتسب هذه الحصة يوميًا بنسبة 0,25 % من الأصول الصافية للصندوق المشترك للتوظيف "وفاء" ضارب جاري الاكتتابات الصافية من الإسترجاعات للمكتتبين بوساطة البنك التونسي السعودي قاسم جاري الاكتتابات الجمالية الصافية من الإسترجاعات يقع اقتسامها مع التونسية السعودية للوساطة حسب نسبة الاكتتابات. بلغت الإيرادات المسجلة في سنة 2025 مبلغ 2.057 دينار.

8.2 اتفاقيات تصرف لحساب البنك مبرمة مع التونسية السعودية للاستخلاص :

تم إبرام اتفاقية بتاريخ 20 أكتوبر 2016 يتم بموجبها استخلاص ديون لحساب البنك من قبل الشركة الفرعية لاستخلاص الديون وتتقاضى هذه الأخيرة:

- 250 دينار على كل ملف يحال إليها،
 - عمولة تتراوح بين 3% و 15% حسب مآل استخلاص الملف.
- بلغ مجموع الأعباء المسجلة بعنوان سنة 2025 ما قدره 386.759 دينار دون احتساب الأداء على القيمة المضافة.

3. التزامات وتعهدات البنك تجاه المسيرين:

1.3 الالتزامات والتعهدات:

تتمثل التزامات وتعهدات البنك تجاه المسيرين، كما نصت عليها الفقرة II-5 من الفصل 200 (جديد) من مجلة الشركات التجارية، في ما يلي:

- تم ضبط عناصر تأجير المدير العام للبنك السيد ياسين التركي بمقتضى قرار مجلس الإدارة المؤرخ في 02 أكتوبر 2024 بعد الإطلاع على محضر لجنة التعيينات والتأجير بتاريخ 21 أوت 2024 وبالنظر للأمر الحكومي عدد 968 لسنة 2015 المتعلق بضبط نظام تأجير المديرين العامين للبنوك العمومية والمتمثلة في أجر شهري صافي قارّ يساوي 16 ألف دينار كما يتمتع بسيارة وظيفية و 500 لتر وقود شهريا وتحمل مصاريف النشاط (هاتف، مهمات بالخارج...).
- تمّ إسناد مكافآت حضور سنوية إلى أعضاء مجلس الإدارة بحساب 6.600 دينار صافية من الأداءات لكل عضو حسب محضر الجلسة العامة العادية المنعقدة في 8 جانفي 2026.
- تمّ إسناد مكافآت إلى أعضاء مجلس الإدارة الذين هم في نفس الوقت أعضاء في لجنة التدقيق أو لجنة المخاطر أو لجنة التعيينات والتأجير بعنوان الحضور في اجتماعات هذه اللجان وذلك بحساب 2.000 دينار صافية من الأداءات عن كل حضور اجتماع لكل عضو.

2.3 المبالغ المتعلقة بالالتزامات والتعهدات تجاه المسيرين حسب القوائم المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025

تتمثل التزامات وتعهدات البنك تجاه المسيرين كما وردت في القوائم المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025، في ما يلي:

بالنسبة للمدير العام للبنك السيد ياسين التركي:

(الوحدة الدينار)

المبلغ الخام للأعباء في 2025/12/31	الخصوم في 2025/12/31	
1- امتيازات على المدى القصير:		
475.393	-	- أجور وامتيازات طبيعية (*)
3.813	61.623	- الاجازة مدفوعة الاجر
479.206	61.623	المجموع

(*) باعتبار الأعباء الاجتماعية والجبائية للمؤجر البالغة 95.647 دينار و الأعباء بعنوان التأمين الجماعي البالغة 11.505 دينار.

بالنسبة لأعضاء مجلس الإدارة بعنوان بدل الحضور في اجتماعات المجلس:

(الوحدة الدينار)

أعضاء مجلس الإدارة		
الأعباء في 2025/12/31	الخصوم في 2025/12/31	
امتيازات على المدى القصير:		
- أعضاء مستقلين:	16.500	-
- أعضاء غير مستقلين	66.000	132.000
المجموع	82.500	132.000

بالنسبة لأعضاء مجلس الإدارة الذين هم في نفس الوقت أعضاء في لجنة التدقيق أو لجنة التعيينات والتأجير أو لجنة المخاطر بعنوان بدل الحضور في اجتماعات هذه اللجان:

(الوحدة الدينار)

أعضاء مجلس الإدارة الذين هم في نفس الوقت أعضاء في لجنة التدقيق أو لجنة التعيينات والتأجير أو لجنة المخاطر		
الأعباء في 2025/12/31	الخصوم في 2025/12/31	
امتيازات على المدى القصير:		
- أعضاء مستقلين	32.500	-
- أعضاء غير مستقلين	202.500	-
المجموع	235.000	-

ما عدا الاتفاقيات والعمليات المذكورة أعلاه، لم يتم إشعارنا بأي اتفاقية أخرى خاضعة لمقتضيات الفصل 200 وما يليه والفصل 475 من مجلة الشركات التجارية والفصلين 43 و62 من القانون عدد 48 لسنة 2016 المؤرخ في 11 جويلية 2016 المتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية كما لم تقض أعمالنا إلى الكشف عن مثل هذه الاتفاقيات أو العمليات.

تونس، في 10 جويلية 2026

مراقبو الحسابات

مكتب س.ن.ه

نور الهدى هنان

مكتب فينور

وليد بن صالح